٨١٩
م . ص

مختصر تلخيص المفتاح ، تأليف السعد التفتازاني
مسعود بن عمر - ٧٩١هـ . كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .

١٦٧ق ١٩ س ٢١×١٣سم

٦٣١٥
نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها تعليق ،
طبع .

الأعلام ٨ : ١١٣ بروكلمان ١ : ٣٥٤

ف ٣/١٤٧٠
١ - البلاغة العربية أ - المؤلف ب - تاريخ
النسخ ج - مختصر المطول على
تلخيص المفتاح .

١٤٠٧/٦/٣٠

هذه صورة قسمة جملة مخنانى من الايمن بلا كسور

ش
٥

٢	٣	٤	٥	٦	٨	١	حد
٤	٢	٣	٥	٢	٦		عو
٢	٤	٥	٣	٦	٨	١	حد
٥	٣	٣	٠	٣	٢		س
٢	٢	٢	١	٢	٢		ط
٥	٥	١	٤	٠	٨	٣	

دفتر اولدر بکر افندینک بورجونی بیان ایدر

بورجوم
جرجی اوغلی
٥٠٠

طبیب اوغلی طبیب
٥٠٠
٧٥
٥٨

ملا احمد
خورجودلی
٥٠٠
٦٨
١٧

مراد کفره
٥٠٠
١٥٥
٥٠٠

قیوجی افندینک کفره
٥٠٠
١٠٠

هوکلات
٥٠٠
١٠٠
٥٠

یولود قازید ملا عثمان
٤٢
١٠
٥٢
٥٠٠
٤٧٥
١٧

فرباجوق اوغلی
٥٠٠
٢٠

جامعی بارک
٥٠٠
٥٠

قرطبت کفره
٢٠١
٢٢٤
٤٢٥
٥٠٠

خلیل
٢٢

یاراد باری محمد افندی
٥٠٠
٥٥

جورغلی الحاج احمد افندی
٥٠٠
٦٠

جابلی اوغلی
٥٠٠
٣٦
٢٠

جنکنک بورا اوغلانه اوکوز باریشه
٥٠٠
٣٦

٦٣٠
١٠٣٠
١٠٥٠
١٠٢٢
١٠٨٦
٣٢٠
٤٤٤

٦٣
١٠٢

بام اوغلی حلاج عثمان
٥٠

٥٠٠
١٠٠
١٠٠
١٧٥
١٠٥
١٠٧
١٢٦
٥٨
٧٣٤

٦٨
١٠٨
١٠٠
١٠٠
١٠٤
٩٠
١٣٠

٥٠
٧٥
٦٨
٥٠
٥٥

٣٦٨٨٩
٦٣٦٣

الله معین بیان ایدر بکر افندی

٢٦
٥٠
٨٢
٢٢
٢٠١
٤٢٤
٤٢
٦٨
١٠٠
١٢٠
٣٦
٨٦
٥٦٥

٥٠٠
٨٠
١٢٥
١٥٠
١٤٥
١٤٨
١٤٥
١٥٦
٣٥٢
٣٨٠
١٥٠

١٦٠
٣٥٢
٨٠
١٥٠
٨٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل اعجازه باسرار البلاغة وعلى آله واصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول الفقير الى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالاصباح عن المصباح واودعته غرائب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطائف فقر سبكتها يد الافكار ثم رأيت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف استاره لما شاهدوا من ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت عزائمهم عن

عن استكشاف خبيئات اسراره وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ والانتهاب ومدوا اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب عن هذا الخطب صفحا واطوي دون مرامهم كشحا علما مني بان مستحسن الطباع باسرها ومقبول الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر وانما هو شأن خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلا اثره وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمره حتى طارت بقية آثار السلف ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح واما الاخذ والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من كاس الكرام نصيب وكيف ينهى عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما زادهم مدافعتي الا شغفا وغراما وظماء في هواجر الطلب واواما فانتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلدان بي والاقطار ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب

كل اغبر قاتم الارجاء ٥ واجرى كل سطر منه في شطر من الغبراء
يوماً بحزوى ويوما بالعقيق وبالعذيب يوما ويوما
بالخليصاء ٥ ولما وفقت بعون الله تعالى للاتمام ٥ وقوضت
عنه خيام الاختتام ٥ بعد ما كشفت عن وجوه خرايده
اللثام ٥ ووضعت كنوز فوايده على طرف الثمام ٥ سعد
الزمان وساعد الاقبال ٥ ودنى المنى واجابت الامال
وتبسم في وجه رجائي المطالب ٥ بان توجهت تلقاء
مدين المآرب ٥ حضرت من انام الانام في ظل الامان
وافاض عليهم سجال العدل والاحسان ٥ ورد بسياسته
البوارد الاجفان ٥ وسد بهيبته دون ياجوج الفتنة
طرق العدوان ٥ واعاد رسم الفضائل والكمالات منشورا ٥
ووقع باقلام الخطيات على صحايف الصفايح لنصرة
الاسلام منشورا ٥ وهو السلطان الاعظم ٥
مالك رقاب الامم ٥ ملاذ سلاطين العرب والعجم ٥
ملجأ صناديد ملوك العالم ظل الله تعالى على بريته وخليفته
في خليقته حافظ البلاد وناصر العباد ٥ ماحي ظلم الظلم والعناد ٥
رافع منار الشريعة النبوية ٥ ناصب رايات العلوم
الدينية ٥ خافض جناح الرحمة لاهل الحق واليقين ٥
ماد سرادق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين ٥ كهف

الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الاله جلال الحق والدين ٥
ابو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ٥ خلد الله سرادق
عظمته وجلاله ٥ وادام رواء نعيم الامال من سجال افضاله ٥
فحاولت بهذا الكتاب التشبث باذيال الاقبال ٥ و
الاستظلال بظلال الرافة والافضال ٥ فجعلته خدمة لسدته
التي هي ملثم شفاه الاقيال ٥ ومعول رجاء الامال ٥ ومبوأ
العظمة والجلال ٥ لا زالت محط رحال الافاضل ٥ وملاذ
ارباب الفضائل ٥ وعون الاسلام ٥ وغوث الانام ٥
بالنبي وآله عليه وعليهم السلام ٥ الحمد هو الثناء باللسان
على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بكونه منعما سواء كان باللسان او
بالجنان او بالاركان فمورد الحمد لا يكون الا اللسان
ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا يكون
لا يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم
من الشكر باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد و
والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الا
الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد
باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب

الیه صاحب الکشاف فی تقدیم الفعل فی قوله اقرأ باسم
ربک علی ما سیجئ وان کان ذکر الله اهم نظرا الی ذاته
علی ما انعم ای علی انعامه ولم یتعرض للمنعم به ایهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة به ولئلا یتوهم اختصاصه بشیء
دون شیء وعلم من عطف الخاص علی العام رعایة
لبراعة الاستهلال وتنبیها علی فضیلة نعمة البیان من
البیان بیان لقوله ما لم نعلم قدم رعایة للسجع والبیان
هو المنطق الفصیح المعرب عما فی الضمیر والصلوة علی سیدنا
محمد خیر من نطق بالصواب وافضل من اوتی الحکمة
ای علم الشرایع وکل کلام وافق الحق وترک فاعل الا
الایتاء لان هذا الفعل لا یصلح الا لله تعالی وفصل الخطاب
ای الخطاب المفصول البین الذی یتبینه من یخاطب به
ولا یلتبس علیه او الخطاب الفاصل بین الحق والباطل
وعلی آله اصله اهل بدلیل اهیل خص استعماله فی الاشراف واولی
الخطر الاطهار جمع طاهر کصاحب واصحاب وصحابته
الاخیار جمع خیر بالتشدید اما بعد هو من الظروف
المبنیة المنقطعة عن الاضافة ای بعد الحمد والصلوة و
العامل فیه اما لنیابتها عن الفعل والاصل مهما یکن من
شیء بعد الحمد والصلوة ومهما ههنا مبتدأ والاسمیة

لازمة للمبتدأ ویکن شرط والفاء لازمة له غالبا فحین تضمنت
اما معنی الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم
اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فی الجملة فلما هو ظرف
بمعنی اذا یستعمل استعمال الشرط یلیه فعل ماض لفظا او
معنی کان علم البلاغة هو المعانی والبیان وعلم توابعها
هو البدیع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ به ای
بعلم البلاغة وتوابعها لا بغیره من العلوم کاللغة والصرف
والنحو یعرف دقایق العربیة واسرارها فیکون من ادق
العلوم سرا ویکشف عن وجوه الاعجاز فی نظم القرآن
استارها ای به یعرف ان القرآن معجز لکونه فی اعلا
مراتب البلاغة لاشتماله علی الدقایق والاسرار الخارجة
عن طوق البشر وهذا وسیلة الی تصدیق النبی
صلی الله علیه وسلم وهو وسیلة الی الفوز بجمیع السعادات
فیکون من اجل العلوم لکون معلومه وغایته من اجل
المعلومات والغایات وتشبیه وجوه الاعجاز بالاشیاء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالکنایة واثبات
الاستار لها استعارة تخییلیة وذکر الوجوه ایهام او
تشبیه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالکنایة
واثبات الوجوه استعارة تخییلیة وذکر الاستار

ترشيح ونظم الوان تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق
وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق وكان القسم الثالث
من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب
يوسف السكاكي اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة
وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا
تميز من اعظم لكونه اي القسم الثالث احسنها اي
احسن الكتب المشهورة ترتيبا وهو وضع كل شيء في
مرتبته ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام واكثرها
اي اكثر الكتب للاصول وهو متعلق بالمحذوف تقديره
قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه ولجواز
جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه رائحة من الفعل
ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ
عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه والتطويل وهو
الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما
في بحث الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا
لا يظهر معناه بسهولة قابلا خبر بعد خبر اي كان
قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اي محتاجا
الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من

من الحشو الفت جواب لما مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته
ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده و
يشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات
المذكورة لايضاح القواعد والشواهد وهي الجزئيات المذكورة
لاثبات القواعد وهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو
وهو التقصير جهدا اي اجتهادا وقد استعمل الالو ههنا في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين وحذف ههنا
المفعول الاول والمعنى لم امنعك جهدا في تحقيقه اي
المختصر وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي من ترتيب السكاكي
او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما يتضمنه معنى
لم ابالغ اي تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه والضماير للمختصر
وفي وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض
بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث
واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها
اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد

بالتصريح بها اي بتلك الزوائد والاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها
وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه وانا اسأل
الله تعالى قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال من
فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو
المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك
اي النفع وهو حسبي اي محسبي وكافيّ ونعم الوكيل عطف
اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف واما على حسبي
اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح
به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين
قد عطف الانشاء على الاخبار مقدمة رتب المختصر على
مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من
قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول
ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى
المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو الفن
الثالث وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم
سنبين ان شاء الله تعالى في اخر كلامه في اخر الفن
المقدمة الانحصار المقصود في الفنون الثلثة ناسب ذكرها

بها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضي لا
يراد بها بلفظ المعرفة في هذا المقام والخلاف في ان تنوينها للتعظيم
او للتقليل مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين فالمقدمة مأخوذة
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها و
انتفاع بها فيه وهي هنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة و
انحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان وما يلائم ذلك و
لا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس الفصاحة
وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة يوصف بها المفرد
مثل كلمة فصيحة والكلام مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة
قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي
وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد
يصح السكوت عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه
انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب انه كلام فصيح
ولم ينقل عنهم ذلك واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون
باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه
يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى

دالة

مايقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به
المعنى الاخير اعنى ماليس بكلام ويوصف بها المتكلم ايضا
يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهى تنبئ عن
الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اى الكلام
والمتكلم دون المفرد اذ لم يسمع كلمة بليغة والتعليل بان
البلاغة انما هى باعتبار المطابقة بمقتضى الحال وهى لاتتحقق
فى المفرد وهم لان ذلك انما هو فى بلاغة الكلام والمتكلم وانما
قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعانى
المختلفة الغير المشتركة فى امر يعمها فى تعريف واحد وهذا كما
قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا
على حدة فالفصاحة فى المفرد قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف
معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريفها
ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما
عليها خلوصه اى خلوص المفرد من تنافر الحروف و
الغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من
استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لايخلو
عن تسامح فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات فى قول
امرئ القيس غدايره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد

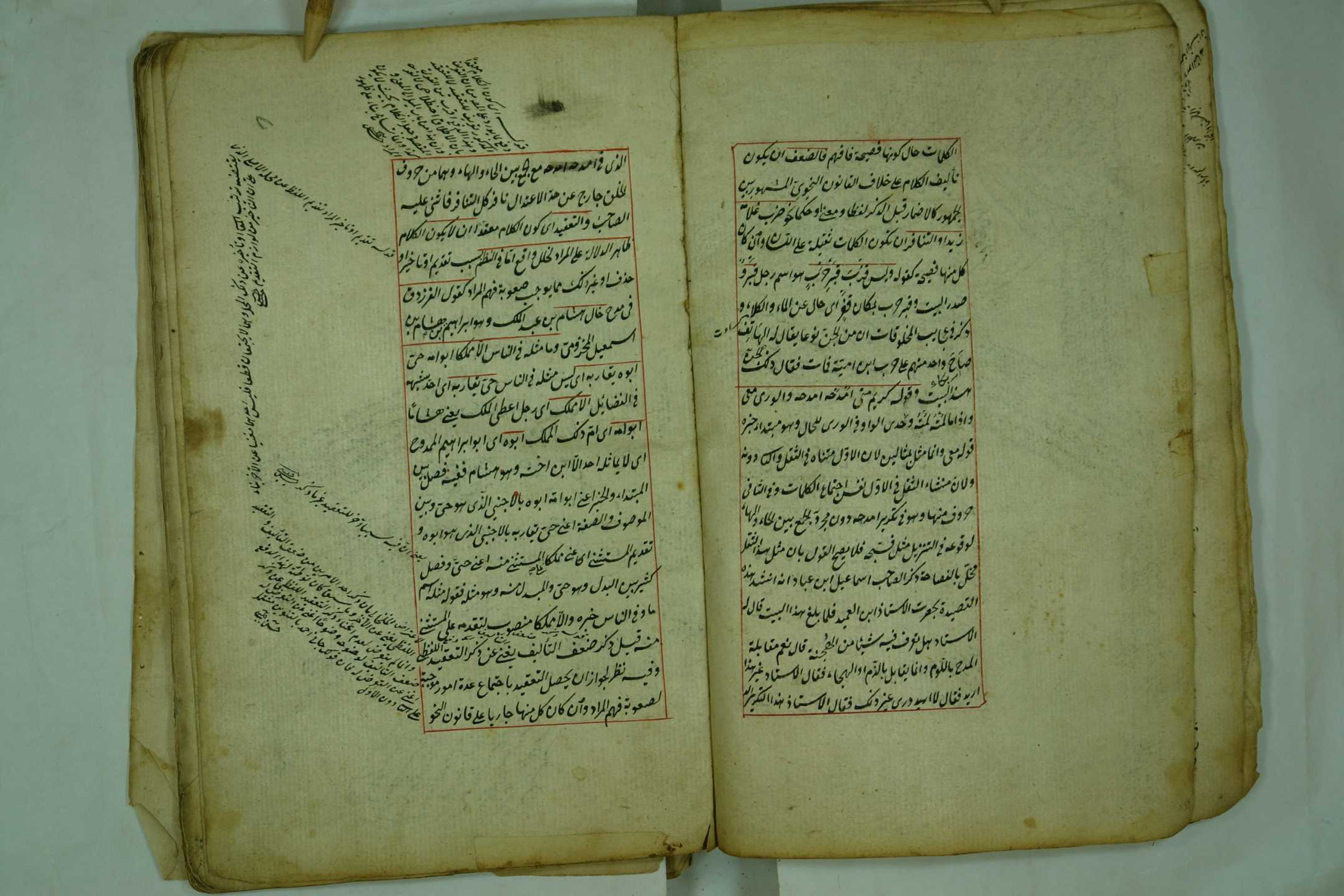
٦

الى الفرع مستشزرات اى مرتفعات او مرفوعات يقال
استشزره اى رفعه واستشزر اى ارتفع الى العلى تضل العقاص
فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب العقاص جمع عقيصة
وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعنى ان
ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب فى الاخيرين
والغرض بيان كثرة الشعر والضابط ههنا ان كل ما
يعده الذوق الصحيح ثقيلا ومتعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك
على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر وزعم بعضهم ان
منشاء الثقل فى مستشزر هو توسط الشين المعجمة
التى هى من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التى هى من
المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر
لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج
سبب للثقل المخل بالفصاحة وان فى قوله تعالى الم اعهد اليكم
ثقلا قريبا من المتناهى فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام
الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لايخرج عن الفصاحة
كما لايخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان
يكون عربيا وفيه نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة

في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل و
قصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس
على الكلام العربي ظاهر النفي ولو سلم عدم خروج السورة
عن الفصاحة فمجرد اشتمال القران على كلام غير فصيح بل
على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال نحو مسرج في
قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا و
وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا
اى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والتسريج
اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من سرج
الله وجهه اى بهجه وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل
او ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه الله
حيث قال السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان
يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه
سراجا وقيل سرج الله امرك اى حسنه ونوره والمخالفة
ان تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ
الموضوعة اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع الاجلل نحو

اول انت ملك الناس ربنا فاقبل انت ملك القوم حقا فاعدل

الادغام ثم قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فنحو آل
وماء وابى يابى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
بان تكون اللفظة بحيث يمجها السمع ويتبرأ عن سماعها
كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات و
كالجرشى في قول ابي الطيب مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى شريف النسب والاغر من الخيل ابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي
من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل تكاكاتم وافرنقعوا
ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان
الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر
للقطع باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم
والفصاحة في الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر
الكلمات والتعقيد مع فصاحتها هو حال من الضمير في خلوصه
اى خلوص الكلام مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن
مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج وقيل هو
حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم من الفصل بين
الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه يكون حينئذ قيدا للتنافر
لا للخلوص ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات
الغير الفصيحة فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر


الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون
تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى او حكما نحو ضرب غلامه
زيدا والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان
كل منها فصيحة كقوله وليس قرب قبر حرب قبر هو اسم رجل قبر و
صدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء و
ذكر في عجايب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف
صاح واحد منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك الجني
هذا البيت وقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي
واذا ما لمته لمته وحدي الواو في الورى للحال وهو مبتدا خبره
قوله معي وانما مثل بمثالين لان الاول متناه في الثقل والثاني دونه
ولان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني
حروف منها وهو في تكرير امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء
لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل
مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسماعيل ابن عباد انه انشد هذه
القصيدة بحضرة الاستاذ ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له
الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة
المدح باللوم وانما يقابل بالذم او الهجاء فقال الاستاذ غير هذا
اريد فقال لا اهتدي الى غير ذلك فقال الاستاذ هذا التكرير في

الذي في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف
الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه
الصاحب والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تاخير او
حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق
في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن
اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي
ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه
في الفضائل الا مملك اي رجل اعطي الملك يعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح
اي لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين
المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين
الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه و
تقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل
كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم
ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى
منه قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي
وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة
لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في بيان التعقيد في
البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له
لان ذلك جايز باتفاق النحاة اذ لا يخفى انه يوجب زيادة
التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال عطف
على قوله اما في النظم اى لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد
لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب
اللغة الى المعنى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين
الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ولم
يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب بالرفع هو الصحيح وبالنصب وهم عيناى
الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن و
اصاب لكنه اخطاء في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام
التلاقي من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين
الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة التحزن لا الى
ما قصده من السرور الحاصل بالملاقات ومعنى البيت
اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على
مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل
لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل

وصل بدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية والى هذا
اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد
اوردناه في الشرح قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار وتتابع الاضافات كقوله وتسعدني في غمرة بعد
غمرة سبوح اى فرس حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري
في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق
بشواهد شواهد فاعل الظرف اعنى لها يعنى لها من نفسها
علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى ولا
يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا وفيه نظر لان المراد بالكثرة
ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا وتتابع الاضافات
مثل قوله حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي فانت بمرئ من سعاد
ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعا وجرعا الى حومة وحومة الى
الجندل والجرعاء تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهي ارض ذات
رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل ارض ذات
حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرئ اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرئ مني ومسمع
اى بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل
ان معناه انت بموضع ترين فيه سعاد وتسمعين كلامها
وفي ذلك مما يشهد به العقل والنقل وفيه نظر



لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل مثل
داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس
وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة
وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف
تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية
مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا
يقتضي القسمة الكميات وبقولنا اللاقسمة النقطة والوحدة
وقولنا اوليا ليدخل مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة
او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح لا يسمى فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر
اشعار بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء
وجد التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما
المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام
جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال مع فصاحته اي فصاحة الكلام والحال هو

الامر الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد
خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا
للحكم حال يقتضي تاكيد الحكم والتاكيد مقتضى الحال وقولك
له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق
ذلك انه جزئي من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان
الانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق
عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت
تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني
وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة
لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق
بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان
التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو ان
يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام كونه
محلا له وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها يعني
ان المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين
مقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم او التعلق
او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده

بذكر او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما شبه ذلك
ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل
لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل
تنبيها على عظم شان هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه
اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه على
عظم الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه
اي الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه
من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي
ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام
ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له
مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع
المضارع وعلى هذا القياس وارتفاع شان الكلام في الحسن
والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط
شانه بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت

ت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام
الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرض الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شان الكلام
الفصيح في الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما
يفيده اضافة المصدر ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد
بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه
لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة
لمقتضى الحال فليتأمل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه
يقال كلام بليغ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق با
بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون
باعتبار المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار
الالفاظ المفردة والكلم المجردة وكثيرا ما هو نصب على الظرفية
لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه
قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى
بلاغة حيث يقال ان الاعجاز القرآن من جهة كونه

في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى وله اي للبلاغة الكلام
طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى
ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب
منه عطف على قوله هو والضمير في منه عايد الى اعلى يعني ان الاعلى
مع ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز هذا هو الموافق لما في
المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير عايد
اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد
الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من طرف
الاعلى هو حد الاعجاز وقد اوضحنا ذلك في الشرح واسفل
وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
والتحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من
غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من
بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات و
البعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام
وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام
عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه تحسين الوجوه

انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة
لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم
مما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على سبيل استعمال اللفظ
المشترك في معنييه او على تاويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ
فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس
بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام
فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم
ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى الاحتراز عن الخطاء
في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بلفظ غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه
عليها والثاني اي تمييز الفصيح من غيره منه اي بعضه ما يبين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة وانما قال متن اللغة
اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك يعني



به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين
فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج
في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة
او في علم الصرف كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل
مخالف للقياس دون الاجل او في علم النحو كضعف التأليف
والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير
عائد الى ما ومن زعم انه عائد الى ما يدرك بالحس فقد سها
سهوا ظاهرا ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان
مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه
مدرك بالحس وبقي الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد و
الاحتراز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علمين مفيدين
لذلك فوضعوا علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واليه
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اي عن الخطاء في تادية
المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان

البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف
على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة
الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا
المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلثة
فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم
يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان و
البديع علم البيان والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه
المناسبة الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان
لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة
لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع
زيادة شيء اخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة
وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز
ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم
المعرفة في الجزئيات قال يعرف به احوال اللفظ
العربي اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك

العلم وقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد
منه في تأدية اصل المعنى يخرج وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لظهور ان ليس
علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف
علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من
هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
له من التقديم والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك
ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية
مخصوصة على ما اشير اليه في المفتاح وصرح به في شرحه
لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير والتعريف و
التنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا لما صح
القول بانها احوال بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال لانها
عين مقتضى الحال وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال
المسند ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد

التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص
اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك
وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في
الاجزاء لا الكلي في الجزئيات احوال الاسناد الخبري احوال
المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل
والقصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهي تعلق
احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء
كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات و
تفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه
خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي
فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد
الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان يكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي
بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام
خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء



وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون نسبة بحيث تحصل
من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه
دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء
او يكون نسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية
مطابقة او لا مطابقة وهو الخبر لان النسبة المفهومة
من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد وان يكون بين
الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون
بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان
يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك
فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة
من الامور الخارجية او ليست منها وهذا معنى وجود
النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان
فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول وما اشبه
ذلك فلا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر وكل من
الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل
على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد

٥

هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر و
الفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة
او المسند اليه او المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير
وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها
وجعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح
تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق
اشارة ما اليه في قوله تطابقه او لا تطابقه اختلف
القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما
فقيل صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الخبر وكذبه اي كذب الخبر
عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعني ان الشيئين الذين
اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع
اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة
تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج
بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون
احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك خطاء غير مطابق
للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق



وقول الشاعر فوقنا غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد الحكم
الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل
بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا
يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا
انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان
المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك
لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا
مطابقا للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطاة فالتكذيب
راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق
للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او
المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار
شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله
تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف
او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك

انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقاد
هم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون
كاذبا في اعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر وكانه قيل
انهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق وح لا يكون الكذب
الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا
اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين الى الا
الاعتقاد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع
الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
للواقع معه اي مع اعتقاد بانه غير مطابق وغيرهما اي
غير هذين القسمين وهي اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا او عدم المطابقة مع
اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص
منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق مطابقة
الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا
بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وكذا او قد اقتصر في
التفسيرين السابقين على احدهما بدليل افترى على الله



كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام
بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله
ام به جنة على ما سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه
قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام
اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق
لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون
في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو
قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه
خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من
اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما
ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى
هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق
عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم
ارادة الصدق فليتامل ورد هذا الاستدلال بان المعنى
معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد
ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص

١٧

اخص منه اعني الافتراء فيكون حصر الخبر الكاذب بزعمهم
في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد احوال
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث
زيد ابوه قائم / زيد قائم
يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي
عنه وانما قدم بحث الخبر لعظم شانه وكثرة مباحثه ثم
قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند
مع تاخر النسبة عن الطرفين لان البحث في علم المعاني
انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه و
مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث
لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد
الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض
اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن في قوله
تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى وما
اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة المخاطب
خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه اي كون المخبر عالما
به اي بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها
وكونه مقصودا للمخبر بخبره لا يستلزم تحققه في الواقع
وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى

او انتفائه والا فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قايم ومفهومه ان
القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا
مفهوم للفظ فليفهم ويسمى الاول اى الحكم الذى يقصد بالخبر
افادته فائدة الخبر والثانى اى كون المخبر عالما به لازمها اى لازم
فائدة الخبر لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به وليس كلما افاد
انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل
الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت التورية
وتسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم
حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا ابحاث شريفة سمحنا
بها في الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بهما اى بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجرى
على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك
للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى
ولقد علموا لمن اشتريه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه كثير منه قوله وما رميت اذ ر

ميت ولكن الله رمى فينبغي اى اذا كان قصد المخبر بخبره
افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر
الحاجة حذرا عن اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن
عن الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة
او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم
الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره بل التحقيق ان
الحكم والتردد فيه متنافيان استغنى على لفظ المبني للمفعول
عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا
وان كان المخاطب مترددا فيه اى في الحكم طالبا له
بان حضر في الذهن طرفا الحكم وتحير في ان الحكم بينهما وقوع
النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اى تقوية الحكم
بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن
المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن التاكيد اذا كان
للمخاطب ظن في خلاف حكمك وان كان المخاطب منكرا
للحكم وجب توكيده اى توكيد الحكم بحسب الانكار اى بقدره
قوة وضعفا يعني يجب زيادة التاكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة
له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية

شمعون



بجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدًا
بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا مبني على ان
تكذيب الاثنين تكذيب الثلثة والا فالمكذب اولا
اثنان ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث
انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهي الخلو من التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في
الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا
على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه
مقتضى ظاهر الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس
كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على
مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر وكثيرا ما يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير له اي
لغير السائل بالخبر فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد
الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني

١٧

يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفا
عتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما ويشعر بانه
قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم
مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر
كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من اما
رات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي
واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان
بني عمك فيهم رماح مؤكدا وفي البيت على ما اشار
اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه يرميه من
الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما
التفت لفت الكفاح ولم تقو يده لحمل الرماح على طريقة
قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام
يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع
كانه يخاف عليه ان يدوس عليه بالقوائم كما يخاف على
الصبيان والنساء لقلة غنائه وضعف بنائه و
يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان



تأمل أي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك
الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوما
له ومشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تأكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الا
سلام وقيل معنى كونه معه ان يكون موجودا في نفس الامر و
فيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا
عنده وقيل معنى ما ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر لان ال
مناسب حينئذ ان يقال ما ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل
بل يتأمل به نحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل
منكر الحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبيانه ان معنى لا
ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان
يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل
انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما
ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب
المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب
على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك
حتى صح ترك التأكيد وهكذا اي مثل اعتبارات الاثبات
اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائ

ي وتقوية للمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد
بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد قائما
وليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد
بقائم وعلى هذا القياس ثم الاسناد مطلقا سواء كان
انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة
او مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز
كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة
والمجاز صفة للاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام
بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني
لانهما من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني وهي اي
الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر و
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او
معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب
زيد عمرا او المفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله له و
بهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر
وهو ايضا متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما لا يطابق الا
عتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون هو له



عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة
على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم
به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب اولا
كمرض ومات واقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف
اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن
انبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط كقول
الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه
خلق الله الافعال كلها وهذا المثال متروك في المتن و
الرابع ما لا يطابق الاعتقاد ولا الواقع نحو قولك جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة
لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجئ قرينة
على انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده
اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له اي للفعل او معناه
غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه مبني له

يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول
سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم في الظاهر و
بهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
فلا حاجة الى قوله بتاول وهو ظاهر وان اراد غير ما هو له في الواقع
خرج عنه مثل قول الجاهل انبت الله البقل مجازا باعتبار
الاسناد الى السبب بتاول متعلق باسناده ومعنى
التاول تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة
عن ان يكون الاسناد الى ما هو له وله اي للفعل وهذا اشارة
الى تفصيل وتحقيق للتعريفين ملابسات شتى اي مختلفة
جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به و
المصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه
والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى
الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل او الى
المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول به حقيقة كما مر من الامثلة
واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني
غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول
للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في



ملابسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل
واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم
في عكسه اعني فيما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان
السيل هو الذي يفعم اي يملأ من افعمت الاناء اذا ملأته
وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بنحو جد جده لان
الشعر هنا بمعنى المفعول ونهار صائم في الزمان ونهر
جار في المكان لان الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر
النهر وبنى الامير المدينة في السبب وينبغي ان يعلم ان المجاز
العقلي يجري في النسبة الغير الاسنادية ايضا من
الاضافية والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع البقل و
جري الانهار قال الله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل و
النهار ونحو نومت الليل واجريت النهر قال الله تعالى و
لا تطيعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد
اللهم الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث
نفيسة وشحنا بها الشرح وقولنا في التعريف بتاول
يخرج نحو ما مر من القول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى
غير ما هو له في الواقع لكن لا تاول فيه لانه مراده معتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك وقوله بتاول يخرج

ج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا التعريض بالسكاكي
حيث جعل التاول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط وللتنبيه
على هذا تعرض المص في المتن ببيان فائدة هذا القيد مع انه ليس
ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه نحو
قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ولهذا اي ولان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه
لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر
العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى
كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان
قائله اي قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اي ظاهر الاسناد
لانتفاء التاول ح لاحتمال ان يكون هو معتقدا للظاهر
فيكون من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما
استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد
ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم ميز عنه اي عن الراس قنزعا
عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي
اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول فيها او كون الامر بمعنى الخبر مجاز خبر ان
اي استدل على ان اسناد ميز الى جذب الليالي مجاز



بقوله متعلق بقول المستدل اي قول ابي النجم عقيبه
اي عقيب قوله منزعه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم
او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس الطلع فانه يدل
على انه فعل الله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون
الاسناد الى جذب الليالي تاويل بناء على انه زمان او سبب
واقسامه اي اقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين
ومجازيتهما اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند
اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان
لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء
الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها
بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي
صفة تقتضي الحس والارادة وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان بان يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا
نحو انبت البقل شباب الزمان فيما يكون المسند حقيقة
والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع في عكسه ووجه
الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه المص ظاهر لانه اشترط
في المسند ان يكون فعلا او في معناه فيكون مفردا وكل مفرد

مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو كثير في المجاز العقلي في
القرآن كثير اي كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى
يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم في القرآن على كثير
لمجرد الاهتمام واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله
زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهو فعل الله الى الايات
لكونها سببا يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل
الجيش الى فرعون لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما
نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله تعالى
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لكما لمن الناصحين يوما نصب على انه
مفعول به لتتقون اي فكيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على
الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو الله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم
والغموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند
تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر عطف على قوله
كثير اي وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته

صدور الفعل للفاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا
مجاز والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض
الامام حق وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى وان الشيخ
لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المص وظني ان هذا تكلف
والحق ما ذكره الشيخ وانكر المجاز العقلي السكاكي وجعل
الذي عندنا نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهي عند السكاكي ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان
تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل
ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها
شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من
اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان تشبيه الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد الفا

الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيئا من لوازم
الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه
يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسيره الا
ستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه وهو
يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي
فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم بط اذ لا
معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا مبني على ان المراد
بعيشة وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا تصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان
المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة ووقوعها كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا
اولى بالتمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى
يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به ح هو العملة انفسهم
واللازم بط لان النداء له والخطاب معه ويستلزم
ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على
السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية واللازم

بط لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع عند القائلين
بان اسماء الله توقيفية وغيرهم ممن يمنع من الشارع اولم يمنع
واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب
ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه في الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة
وليس كذلك بل المشبه به ادعاء ومبالغة لظهور ان
ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
هو السبع حقيقة والسكاكي صرح بذلك في كتابه والمص
لم يطلع عليه ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره
نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر
الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب
انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه
بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من باب الا
الاستعارة مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد
السكاكي بالاستعارة بالكناية اجاب عن هذه الاعتراضات
بما هو بري عنه ورأينا تركه اولى احوال المسند اليه
اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدمها

المسند اليه على المسند لما سيأتي اما حذفه فقدمه
على ساير الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم
الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف
وفي المسند بلفظ الترك تنبيها على ان المسند اليه
هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر
فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه
المثابة فكانه ترك عن اصله فللاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو
ركن من الكلام او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل
وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال
حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقراين كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك
تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له
او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق عند



قيام القرينة على ان المراد زيد لبيانی لک ان تقول
ما اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز
عن العبث يغني عن ذلك لكن ذكره لامرين احدهما
الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا من المثال وهو
خالق لما يشاء فاعل لما يريد اى الله والثاني التوطئة
والتمهيد لقوله او ادعاء التعين نحو وهاب الالوف
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب
ضجرة او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن
او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال
وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكا
تباع الاستعمال على تركه مثل رمية من غير رام او على
ترك نظايره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم واما ذكره
اى المسند اليه فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول
عنه او الاحتياط لضعف التعويل اى الاعتماد على القرينة
او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
وعليه قوله تع اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو امير المؤمنين
حاضر او اهانته اى اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل
على الاهانة مثل السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره

كمثل النبي عم قائل هذا القول او استلذاذه مثل
الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اى في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء نحو قوله تع حكاية
هي عصاي اتوكأ عليها وقد يكون الذكر للتهويل او التعجب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا
يكون له سبيل الى الانكار واما تعريفه اى ايراد المسند
اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فبا
لاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو
انت ضربت او الغيبة لتقدم ذكره اما لفظا تحقيقا
او تقديرا او معنى لدلالة لفظ عليه او قرينة حال واما
حكما والاصل في الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او
كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين
الى غيره اى الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم
لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حالهم
اى تناهت حالهم في الظهور لاهل المحشر الى حيث

يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان
كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا
الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم
مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف و
بالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو
ما وضع لشىء مع جميع مشخصاته لاحضاره اى المسند اليه
بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى
ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن نحو
جاءنى زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه
بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة وهذه القيود
لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما
سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن الاحضار بشرط
كما فى الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه يشترط
بتقدم العلم بالقبلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف
كذلك حتى العلم فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع

نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله حذف الهمزة وعوضت
منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئى وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى
كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان
الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد لان الكلى من حيث
هو كلى يحتمل الكثرة او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة
لذلك مثل ركب على وهرب معاوية او كناية عن معنى
يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر
الى الوضع الاول اعنى الاضافى لان معناه ملازم النار و
ملابسها ويلزمه انه جهنمى فيكون انتقالا من الملزوم الى
اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف فى الكناية
وقيل فى هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به
لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت ابا
لهب اى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية
على ما سيجىء ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل كذا هذا الرجل
مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى و
لم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك انه مثل صاحب المفتاح



وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب و لا
شك ان المراد به الشخص المسمى بابي لهب لا كافر آخر او ايهام استلذاذه
اى وجدان العلم لذيذا نحو قوله ● تالله يا ظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن ام ليلى من البشر ● او التبرك نحو الله الهادى و
محمد الشفيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على
السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام و بالموصولية
اى تعريف المسند اليه بايراده اسم موصول لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا
امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم
بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة
جدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح بالاسم او
زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام وقيل تقرير
المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو وراودته اى يوسف
والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى
خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ
الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه
منه وهى عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو
قوله التى هو في بيتها عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق
له الكلام نزاهة يوسف و طهارة ذيله والمذكور ادل عليه عن

عن امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من
نيل المراد عنها ولم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير
للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للمسند اليه
لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امراة او زليخا و
المشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير وظني انها مثال لها
ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او
التفخيم اى للتعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب
على خطأ نحو ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل
صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه
من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم
الفلانى او الايماء اى الاشارة الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقه
يعنى تاتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح و
الذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال وهو
قوله سيدخلون جهنم داخرين ومن الخطاء في هذا المقام
تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب وقد



استوفيناه ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا
يجوز جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما
جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي
لشان الخبر نحو ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا
اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول
من دعائم كل بيت ففي قوله سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم
ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي
لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شان غيره اي
غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء
لان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب وربما يجعل الايماء ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو الذي
لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه اولشان غيره نحو ان الذي
يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي
جعله محققا ثابتا نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت
ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء
الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى
تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع

الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الا
غراض نحو هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية
يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما
يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها
اللغة من حيث انها تبين ان هذا مثلا للقريب وذاك
للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب
نحو اهذا الذي يذكر الهتكم او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
او تحقيره كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن



ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى
وكثيرا ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك لان المعنى غير مدرك
بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اى عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثانى وتقول عقبته
بالشىء اذا جعلت الشىء على عقبه وبهذا ظهر فساد ما
قيل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف
على انه متعلق بالتنبيه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير
بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها متعلق
بجدير اى حقيق بذلك لاجل الاوصاف التى ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة
من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف
المسند اليه بالاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة و

وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا
كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اى ادركته و
لقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كا
لانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امراة عمران كالتى اى كالانثى
التى وهبت تلك الانثى لها اى لامراة عمران فالانثى اشارة
الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى رب انى وضعتها انثى لكنه
ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية فى قوله تعالى رب
انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان كان يعم
الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت
المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو خرج الامير اذا
لم يكن فى البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل
خير من المراة وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد
باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى
يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة
المتحدة فى الذهن على فرد ما موجود من الحقيقة باعتبار كونه
معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة

مطابقتا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجود
ها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب
وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتداء وذا حال ووصفا
للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة لما بينهما
من تفاوت ما وهو ان النكرة معناه بعض غير معين
من الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد
البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر فالمجرد وذو
اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان
ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف
بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يفيد المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لا تقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل من ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام

للام التي لتعريف العهد الذهني او الاستغراق هي لام الحقيقة
حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير
في قوله وقد ياتي وبفيد عايد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا
بد في لام الحقيقة من ان تقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار
حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس النكرات
مثل الرجعى رجعا واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه
عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة
من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة
الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتامل وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة
نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف مملكته لانه
المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني
والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف
انما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره نحو المؤمن والكافر
والعالم والجاهل لانهم قالوا هذه الصلة فعل في صورة الاسم
فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او بغيره والموصول ايضا

مما يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا وافرح
التائبين الا عمرا واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او بغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول
كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول
كل جماعة بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان في الدار رجل او
رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان
وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف باللام فلا بل
الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد
على ما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء
واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا
المقام في الشرح فليطالع ولما كان ههنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على
تعدده وهما متنافيان فاجاب عنه بقوله ولا تنافي بين
الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي والتعريف انما يدخل عليه اي الاسم المفرد حال
كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة وامتناع وصفه بنعت
الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا
امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في

نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وبالاضافة اي تعريف
المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اي الاضافة
اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهويي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على
الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في
الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت
خبر ومعناه تأسف وتحسر او لتضمنها اي لتضمن الاضافة
تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بان لك
عبدا او في تعظيم المضاف عبد الخليفة يركب تعظيما للعبد
بانه عبد الخليفة او في تعظيم غير المضاف والمضاف اليه عبد
السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه
المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا
للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد
حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لاغنائها عن
تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل

البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض
على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات
واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد اي للقصد الى
فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامي
عن ايات الله تعالى وفي المفتاح انها للتعظيم اي غشاوة
عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب اي مانع عظيم
في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب
اي مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر و
الفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع
الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات و
المقادير تحقيقا كما في الابل او تقديرا كما في الرضوان وكذا
التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد
جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو ايات
عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل
نحو حصل لي منه شيء اي حقير قليل ومن تنكير غيره اي غير المسند

المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة
من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
هي نطفة ابيه او كل نوع من انواع الدواب من نوع
من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع
من الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من
الله ورسوله اي حرب عظيم وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا
اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
والمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار
صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا
على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل
غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل
المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك يفيد صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع
بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي
هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى واما
وصفه اي وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا
واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه اي اما ذكر النعت
له فلكونه اي الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى

النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه
الاخر على ما سيجيء في البديع مبينا له اي للمسند اليه كاشفا
من معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما يوضح
الجسم ويقع تعريفا له ونحوه في الكشف اي مثل هذا القول
في كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا
للمسند اليه قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كان
قد راى وقد سمعا فالالمعي معناه الذكي المتوقد والوصف
بعده مما يكشف معناه ويوضحه لكنه ليس مسندا اليه لانه
مرفوع على انه خبران في البيت السابق اعني قوله ان
الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب
على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعني او لكون الوصف
مخصصا للمسند اليه اي مقللا اشتراكه او رافعا احتماله
وفي عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
في النكرات والتوضيح عن رفع الاحتمال في المعارف
نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال
التاجر وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف والا كان الوصف مخصصا

مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ
امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود
وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار
افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما تاكيده
اي تاكيد المسند اليه فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا
يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل
المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري وفيه نظر لانه ليس من تاكيد
المسند اليه في شيء وتاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم
قط وسيصرح المص بهذا او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز
نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد
زيد لئلا يتوهم ان الجائي غير زيد وانما ذكر زيدا على سبيل
السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او
اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم



او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد واما بيانه اى تعقيب المسند
اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم
صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان
يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان
بغير اسم يختص به كقوله والمؤمن العائذات الطير فان
الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها
وقد يجيء عطف البيان لغير الايضاح كما في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به للمدح لا
للايضاح كما يجيء الصفة لذلك واما الابدال منه اى
من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى
المعمول او من اضافة البيان اى الزيادة التي هي التقرير
وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال
في التاكيد للتقرير وههنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو
من نكتة وهي الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان
يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا و
ضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق
نحو جاء اخوك زيد في بدل الكل يحصل التقرير بالتكرير و

وجاء القوم اكثرهم في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في
بدل الاشتمال وبيان التقرير فيهما ان المتبوع يشتمل على
التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في
الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون مشعرا
به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر
المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان
يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني
زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره
ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط لا بدل
الاشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل
بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اى جعل
الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع
اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه
زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا
معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع
اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه وما يقال

من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف
فلبس شيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان
يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين
اولا وعن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع
اختصار واحترز بذلك عن نحو جاء زيد وجاءني عمرو بعده
بيوم او سنة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم
حتى خالد فالثلثة يشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء
يدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان
اجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او با
لعكس فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا من حيث انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه
الثلاثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلهما معا
قلت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء وبين
ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلثة
وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان
الكلام اذا اشتمل على قيد زايد على مجرد الاثبات او النفي فهو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة

الثلثة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق
الكلام لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتامل وهذا
البحث مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة
عليه او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك
جميعا ولكن ايضا يرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة
حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة
ما يشعر بانه انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا او صرف
الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني عمرو بل زيد
فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى
الاضراب عن المتبوع ان يجعل في حكم المسكوت عنه لا ان
ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت
ظاهر وكذا في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع و
المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق الحكم له حتى يكون معنى
ما جاءني زيد بل عمرو ان عمروا لم يجيء كما هو مذهب المبرد وان
جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما
جاءني زيد بل عمرو ان عمرا جاء كما هو مذهب الجمهور ففيه
او للشك من المتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك



نحو جاء زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير

واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان قولنا زيد هو القائم اي القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو قال في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر اي منفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلهذا فصله بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقتضي

مقتضٍ للعدول عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة والتشاؤم علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة واما للايهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب



اشتراكك معه او انفرادك به دونه ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم ما انا قلت ثبوت
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه
وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس لانه
قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان
يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص
المتكلم بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه
الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان
خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحنا بها الشرح و
الا اي وان لم يلي المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام
نفي او يكون حرف النفي متاخرا عن المسند اليه فقد ياتي
التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه
اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير
بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته لك في السعي فيكون

فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اي على تقدير كونه ردا
على زعم انفراد الغير بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من
سواي لانه الدال صريحا على نفي شبهة ان الفعل
صدر عن الغير ويؤكد على الثاني اي على تقدير كونه ردا على
من زعم المشاركة بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير
مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك
الغير في الفعل والتاكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب
السامع وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع
دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تحقيق انه
يفعل اعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوي
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي التقديم للتخصيص وقد
ياتي للتقوي فالاول نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي والثاني نحو انت لا تكذب وهو
لتقوي الحكم المنفي وتقريره فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب لما فيه من تكرر الاسناد المفقود في لا تكذب
واقتصر المصنف على مثال التقوي ليفرع عليه التفرقة بينه
وبين تاكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله وكذا من لا
تكذب انت يعني انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
انت مع ان فيه تاكيدا لانه اي لان لفظ انت اولا لا

لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه بانه ضمير المخاطب تحقيقا
وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان
لا التاكيد الحكم لعدم تكرير الاسناد وهذا الذي ذكر من
تخصيص تارة والتقوى اخرى ان بني الفعل على معروف
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس او
الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك
ان اسم الجنس حامل المعنيين الجنسية والعدد المعين اعني
الواحد ان كان مفردا والاثنين ان كان مثنى والزايد
عليه ان كان جمعا فان اصل النكرة المفردة ان يكون
لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به
الواحد فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
ان لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان البناء عليه قد يكون
للتخصيص وقد يكون للتقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي
على ذلك اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرايط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه ان ولي
حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان
او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه



انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان
كان معرفة فان كان مظهرا فليس الا للتقوي وان كان
مضمرا فقد يكون للتقوي وقد يكون للتخصيص من غير
تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا معنى تاكيدا لفظا وقدر عطف على جاز
يعني ان افادة التخصيص مشروط بشرطين احدهما
جواز التقدير والاخر ان يعتبر ذلك اي يقدر انه كان في الاصل
مؤخرا والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم
الا تقوي الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا
قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام
فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكر
ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا لا صح
وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب صح

و اسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير
يعنى قد ذر بان اصل رجل جاءنى جاءنى رجل على ان رجل
ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير فى جاءنى كما ذكر فى قوله
واسروا النجوى الذين ظلموا ان الواو فاعله والذين
ظلموا ابدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفى
التخصيص اذ لا سبب له اى للتخصيص سواه اى سوا
تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص
لما صح وقوعه مبتداء بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه
مبتداء من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا
الوجه البعيد فى المنكر دون المعرف فان قيل فيلزم
ابراز الضمير فى مثل جاءنى رجلان وجاءنى رجال والاستعمال
بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع فى قولنا جاءنى رجل
بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عنه فاضل
بل المراد ان المرفوع فى مثل قولنا رجل جاءنى بتقدير ان الاصل
جاءنى رجال فلبتامل ثم قال السكاكى فيه اى شرط
كون المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير
فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى
على ما مر ان معناه رجل جاءنى لا امرأة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما

جاءنى رجل اى انه رجال لا رجل جاءنى الا انه فاعل فى مثل رجال جاءنى فان الاصل

اما على التقدير الاول يعنى تخصيص الجنس فلامتناع ان
يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا واما على التقدير
الثانى يعنى تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اى
لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام
لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر واذ
قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين قولهم بتخصيص وبين
قولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم
فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا و
المانع انما يكون من تخصيص الجنس او الواحد وفيه
اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر اذ الفاعل اللفظى و
المعنوى كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم
ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا
بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوى دون
اللفظى تحكم وكذا تجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل
تحكم لان امتناع تقديم الفاعل انما هو عند كونه فاعلا و
الا فلا امتناع فى ان يقال فى نحو زيد قام انه كان فى
الاصل قام زيد فقدم زيد فجعل مبتداء كما يقال فى

جد فقطعة ان جدا كان في الاصل صفة فقدم وجعل
مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع
عليه النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة
والقول بان حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدا يلزم خلو
الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فانه
لان هذا اعتبار محض ثم لا نم انتفاء التخصيص في نحو
رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل و
غيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي وان لم يصرح
بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه
حيث قال انما ارتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
لفوات شرط الابتداء ومن العجايب ان السكاكي
انما ارتكب في مثل رجل جاء ذلك الوجه البعيد لئلا يكون
المبتدا نكرة محضة وبعضهم زعم انه عند السكاكي بدل
مقدم من السهو للشارح العلامة في مثل زيد قام وعمرو
قعد ان المرفوع يحتمل ان يكون بدلا مقدما ولا يلتفت
الى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع حتى قال الشارح في
هذا المقام ان الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه واما التوابع
فمما فيحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو ان يفسخ

كونه تابعا ويقدم واما لا على طريق الفسخ فيمتنع تقديمها
ايضا لاستحالة تقدم التابع من حيث انه تابع فافهم
ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ
عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل
قام فيه فيحصل للحكم تقو وشبهه اي شبه السكاكي مثل
قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم
وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل
وهو رجل وبهذا الاعتبار قال ويقرب ولم يقل ونظيره
وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على
تضمنه يعني ان قوله يقرب يشعر بان فيه شيئا من
التقوي وليس مثل التقوي في زيد قام فالاول لتضمنه
الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع
فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي
معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم رجلا قائما رجل قائم و
مما يرى تقديمه اي من المسند اليه الذي يرى تقديمه على

المسند كاللازم لفظ مثل وغيره اذا استعملا على سبيل
الكناية في مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل
وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان
يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد
نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على
صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات
الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى
التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه اي التقديم
اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض
منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح
والتقديم لافادته التقوي اعون على ذلك وليس معنى
قوله كاللازم انه قد يتقدم وقد لا يتقدم بل المراد انه كان
مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال
الا على التقديم نص عليه في دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم
المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل
فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم

فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا
يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي كون التقديم
مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل على التاسيس وهو ان
يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة
خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام
للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا
من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية
افراد الموضوع مع ان الحكم على ما صدق عليه الانسان
واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند و
جود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان
في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان وهو اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق
نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه

الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي
الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته
للبعض واياما كان يلزم منها نفي الحكم عن جملة الافراد دون
كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه
كذلك لكان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على
نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا
للتاسيس على التاكيد واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو
لا شيء من الانسان بقايم ولما كان هذا اخفى الخفا لما عندهم
من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة
غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد و
اذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن
كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك لكان كل لتاكيد
المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة ا

الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا
المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت
الاخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم و
نفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل
يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون
التاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان
وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
فيكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى حينئذ
انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل
تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام
بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان للتاكيد ولا يخفى
ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التاكيد الاصطلاحي

الفعل او الوصف المذكور به اى ببعض ان كانت كل فى المعنى
مفعولا للفعل او الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة
الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى
بدليل قوله تع والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والا اى وان لم يكن
داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفى لفظا ولم تقع
معمولة للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد
نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى صلى الله تعالى عليه و
سلم لما قال له ذو اليدين اسم رجل من الصحابة اقصرت
بالرفع فاعل اقصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن هذا قول النبى عم والمعنى لم يقع واحد من القصر و
النسيان على شمول النفى وعمومه لوجهين احدهما ان
جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة
للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن
احدهما والثانى ما روى انه لما قال النبى عم كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان الثبوت
للبعض انما ينافى النفى عن كل فرد لا النفى عن المجموع و
عليه اى على عموم النفى عن كل فرد قوله قد اصبحت ام
الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع

شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولافادة الرفع هذا
المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المفتقر
اليه اى لم اصنعه واما تاخيره اى تاخير المسند اليه فلاقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجىء بيانه هذا الذى ذكر من
الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات المذكورة
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه
اى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد
الى متعقل معهود فى الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر
فى احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف واما من يجعله مبتدا ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا و
يكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعما نعموا من خواص
هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو او هى زيد
عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف
مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان

ضمير الشان انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة
فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر
في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب الضمير اي
يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم
منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان
الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى
ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد
يعكس وضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول بمعنى كامل العقل
متناه فيه اعيت اي اعيته واعجزته او اعيت عليه
صعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير
المتقن من نحو الامور علما اتقنها زنديقا اي كافرا نافيا
للصانع العدل الحكيم فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان

قوله عاقل الخ
ابن داود
وهو معظم
العلماء

فكان التباس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال
العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز
المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم النحرير زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند
اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التهكم عطف على كمال
العناية بالسامع كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون
ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اي بلادة
السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي
ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب
المسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة والمرض
كي اشجى اي احزن من شجي بالكسر اي صار حزينا لا من
شجا بالفتح بمعنى نشب في حلقه وما بك علة تريدين
قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي كان مقتضى الظاهر ان
يقول به لانه ليس بمحسوس فعدل الى ذلك اشارة الى
ان قتله ظهر ظهور المحسوس وان كان المظهر الذي وضع
موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله
احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه ويقصد في الحوائج

[illegible]

لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن ونظيره اى نظير قل هو الله
احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن
من غيره اى من غير باب المسند اليه وبالحق اى و
بالحكمة المقتضية للانزال انزلناه اى القرآن وبالحق
نزل حيث لم يقل وبه نزل او ادخال الروع عطف على
زيادة التمكن في ضمير السامع وتربية المهابة هذا كان كالتأكيد
لادخال الروع او تقوية داعي المامور ومثالهما اى مثال
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير
المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك عليه اى على وضع
المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اى باب
المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله لم يقل علي لما في
لفظة الله من تقوية الداعي الى التوكل لدلالته على ذات
موصوفة بالاوصاف الكاملة من القدرة وغيرها او
او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك لم يقل
انا لما في لفظ عبدك من التخضع واستحقاق الرحمة
وترقب الشفقة قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل
مطلقا مختص بهذا القدر اى بان يكون عن الحكاية

الى الغيبة ولا يخلو العبارة عن تسامح بل كل من
التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اى سواء كان في المسند
اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او كان
مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلاث في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في
عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات
بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله
وبالعكس كقوله اى امرء القيس تطاول ليلك خطاب
لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة و
ضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب و
والغيبة بعد التعبير عنه اى ذلك المعنى باخر منها اى
بطريق باخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه
الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل
قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا
وقوله تع اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد
وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود
اى خبر
اى ذو رمد العين
كذا في صحاح
محرره

ان في مثل قولنا يا ايها الذين امنوا التفاتا والقياس
امنتم فقد سهى على ما يشهد به كتب النحو وهذا اي الا
لتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى
بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى
الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عن ذلك
الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور
مخصص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد وكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول
ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا
اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر ارجع
والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم
بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي
الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب
فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات من
التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك و
انحر ومقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب
الى التكلم قول الشاعر طحا اي ذهب بك قلب في الحسان
طروب ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان

لطالع ونشاطا في مرادها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله
حان اي قرب مشيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم
ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني
والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه
مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اي بعد وليها
اي قربها فعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون
فاعلة من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون
من عاد يعود اي عادت عواده وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم والقياس بكم ومثال الالتفات من الغيبة الى التكلم قوله
تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه ومقتضى الظاهر
فساقه اي ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت ومثال الالتفات
من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك نعبد ومقتضى

الظاهر اياه ووجهه اى وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا نقل
من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن تطرية اى تجديدا
او احداثا من طرات الثوب لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن
الالتفات على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف غير هذا الوجه
العام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب
حاضر يجد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد
وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول
الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات يعنى مالك يوم الدين المفيدة
انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك
الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك
فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب
ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى اقبال العبد على ذلك
الحقيق والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات
والباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبه بالدعاء اذا دعوت

اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات
مستفاد من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد
من تقديم المفعول فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هى ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون
قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك ولما انجر الكلام الى ذكر
خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اى مقتضى
الظاهر تلقى المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى تلقى المتكلم المخاطب بغير
ما يترقب المخاطب والباء للتعدية وفى بحمل كلامه للسببية
اى انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب حمل كلامه اى الكلام الصادر
عن المخاطب على خلاف مراده اى مراد المخاطب انما حمل كلامه على خلاف
مراده تنبيها للمخاطب على انه اى ذلك المعنى هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له اى للقبعثرى
حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد

هذا مقول قول الحجاج مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب هذا
مقول قول القبعثري فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي
غلب سواده حتى ذهب بياضه وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه ومراد
الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى
بأن يقصده الأمير أي من كان مثل الأمير في السلطان أي الغلبة
وبسطة اليد أي الكرم والمال والنعمة فجدير بأن يصفد
أي يعطي من أصفده لا أن يصفد أي يقيد من صفده والثاني
عطف على المخاطب أي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله
منزلة غيره أي غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على أنه أي ذلك
الغير الأولى بحاله أو المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة
قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب اختلاف القمر في
زيادة النور ونقصانه فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس
أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك

ومعالم للحج يعرف بها وقته تنبيها على أن الأولى والأليق بحالهم
أن يسألوا عن ذلك لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وقوله تعالى
يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين و
الأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا
عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أن
المهم هو السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها
ومنه أي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من
في السموات ومن في الأرض بمعنى يفزع ومثله التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل وإن الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان
يجمع وههنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون
بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما
ههنا واقعا في موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب

ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل
ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنها اى
ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الآخر والآخر مكانه نحو عرضت الناقة على الحوض
مكان عرضت الحوض على الناقة اى اظهرته عليها للشرب
وقبله اى القلب السكاكي مطلقا وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة ورده غيره اى السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب ونقيض
المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة قبل اورد
نفس القلب قبل كقوله ومهمه اى مفازة مغبرة مملوة بالغبرة
ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه
سماؤه على حذف المضاف اى لونها يعني لون السماء فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه
والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة
حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض
اصل والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن الظاهر

من غير نكتة يعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن
اى بالقصر السياعا اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت
الفدن بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول
انه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن **احوال المسند** اما تركه فلما مر
في حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس له ولفظ البيت خبر ومعناه
التحسر والتوجع فالمسند الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا
فيجوز ان يكون هو عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون
مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز

ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع
اسمها وخبرها وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف
فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون
فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس
وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق فحذف الخبر للاحتراز عن العبث
من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود او حاضر او واقف
او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة
تدل على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية
كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك وقوله
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا
وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا والمسافر قد توغل في المضي
لا رجوع لهم فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعني العقل ولضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع
الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في كتابه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون

خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل
فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول احترازا
عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون
عند حذف العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله
تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند والمسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري
صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم
المعنى كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام
عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل
على ان المرفوع فاعل والمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك
كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وكقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انشأها اول مرة او مقدر عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل
في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه

ضرار ابن نهشل

ضارع لخصومة لانه كان ملجأ للاذلة وعونا للضعفاء تمامه

ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف (العطاء)

من غير وسيلة ويطلع من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح

جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما

مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله او بيبكي المقدر اي

يبكي لاجل اذهابها بالمنايا يزيد وفضله اي رجحان ليبك يزيد ضارع

مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا للفاعل ناصبا

ليزيد ورافعا الضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا اجماله ثم فصل

تفصيله اما التفصيل فظاهر واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم ان

هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لان المسند هنا الى المفعول لا بد

من فاعل محذوف واقيم المفعول مقامه ولا شك ان المكرر اوكد واقوى

وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة

لكونه مسندا اليه لا مفعولا كما في خلافه وبكون معرفة الفاعل كحصول

نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل لاسناد

الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في

ذكر

في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه **واما ذكره** اي ذكر

المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم المقتضي

للعدول ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز

العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال

نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد

الثبوت او فعلا فيفيد التجدد **واما افراده** اي جعل المسند غير جملة

فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا

نحو زيد قائم ابوه فليس بمفيد للتقوي بل قريب من زيد قام في

وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب

تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرار نحو عرفت عرفت

او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوي الحكم

في الاصطلاح هو تاكيده بطريق المخصوص نحو زيد

قام فان قلت المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدا للتقوي

ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا انا سعيت في حاجتك ورجل

جائي وما انا قلت هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان

القصد في هذه الصور الى التقوي لكن لا نسلم انه لا يفيد
التقوي ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب للتقوي ولو سلم
فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه
تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببي والفعلي
من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في النحو الوصف
بحال الشيء نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني
المسند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي نحو زيد قام ابوه مسندا
سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق ولهذا اكتفى المص
في بيان المسند السببي بالمثال وقال والمراد بالسببي نحو زيد ابوه
منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر المسند السببي بجملة
علقت على المبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة
فيخرج عنه المسند في نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفي نحو قل
هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفي نحو زيد قام
هو وزيد هو قائم لان العائد هو المسند اليه ويدخل فيه نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد

وصفا فعليا والوصف بحال ما هو سببه نحو رجل كريم ابوه ح

وفي

ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا يفيد التقوي
والتعرض في ذلك يتبع كلام السكاكي لانا لم نجد هذا الاصطلاح
ممن قبله واما كونه فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة
الثلاثة الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو
اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة
الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه
انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس او غدا
ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد والحدوث لازما
للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان
جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادة التقييد باحد الازمنة
مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله
اوكلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون
فيه ويتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة

كما تقول زيد قائم والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال مط

بعثوا

بشوا الى عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك
وعرف بتوسّم اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتاملها شيئا فشيئا
لحظة فلحظة واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم
التقييد المذكور وافادة التجدد يعني لافادة الدوام والثبوت
لاغراض تتعلق بذلك كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم
دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء
للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثباته الانطلاق فعلا له كما
في زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل و
المفعول ونحوهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه
من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما ازداد
خصوصا ازداد غرابة واذا ازداد غرابة ازداد افادة كما يظهر بالنظر
الى قولنا شيء ما موجود وفلان بن فلان حفظ التورية
سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات

المفعول

المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة
بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد
للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان
الماضي واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية
الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة او ارادة ان لا يطلع
عليه الحاضرون او على زمان الفعل او مكانه او مفعول له او
عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اي تقييد الفعل
بالشرط مثل اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف الشرط واسمائه
من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام
اشارة الى ان الشرط في عرف علماء النحو اهل العربية قيد لحكم الجزاء
مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك
وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه
من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية

نحو ان جئتني اكرمتك وان كان ماضيا فان شئت نحو ان جاءك زيد
زيد فاكرمه واما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وما يقال من ان كلا من الشرط والجزاء
خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع
الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو باعتبار
المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من اوقات طلوع الشمس والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو
الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار
لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود
النهار وكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في ان
واذا ولو ففيها ابحاث كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو فان واذا
للشرط في الاستقبال لكن الاصل عدم الجزم بوقوع الشرط
فان وان يشتركان في الاستقبال بخلاف لو فتفترقان بالجزم
بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا في المقصود

بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم ح

[illegible]

بياد

بيان وجه الافتراق ولذلك اي ولان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع
كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا لان
ولان اصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على
الوقوع قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال
مع اذا نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان
تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى
ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت
الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر بقوله والسيئة نادرة
بالنسبة اليها اي الى الحسنة ولهذا نكرت السيئة لتدل
على التقليل وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم

فيها بقوله ان كان فيها اجراء فتجاهل خوفا من السيد او لعدم جزم
المخاطب بوقوع الشرط فيجرى الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او تنزيله اى لتنزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم
كقولك لمن يؤذى اباه ان كان اباك فلا تؤذه او توبيخ اى تعيير
المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض
نحو افنضرب عنكم الذكر اى نهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهى والوعد والوعيد صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع
لكن جيئ بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف
من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير
كالمحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال
والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان

ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء
العنان لقصد التبكيت كما فى قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اى بالشرط
على المتصف به كما اذا كان القيام قطعى الحصول لزيد غير
قطعى لعمرو فتقول لهما ان قمتما كان كذا وقوله تعالى للمخاطبين
المرتابين وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما
اى يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب
غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يعرف الحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم وههنا بحث
وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعى اللاوقوع
فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعى الوقوع لانها انما تستعمل
فى المعانى المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب
فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص
المبرد والزجاج على ان ان ههنا لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
لقوة دلالته على المضى فمجرد التغليب لا يصح استعمال ان ههنا

بل لا يبعد أن يقال لما غلب صار الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار
الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير
للتبكيت والإلزام كقوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد
اهتدوا وقيل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين والتغليب
باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين
غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريق
إجرائها على الذكور خاصة فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث
لكن لفظ قانتين إنما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل أنتم
قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجهلون
بياء الغيبة لأن الضمير عائد إلى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما
مظهرا لكنه عبارة في المعنى عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
ومنه أي من التغليب أبوان للأب والأم ونحوه كالعمرين لأبي بكر
وعمر والقمرين للشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المتصاحبين
أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى
ذلك الاسم ويقصد إليهما جميعا فمثل أبوان ليس من قبيل قوله تعالى

وكانت

وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الأبوة ليست صفة
مشتركة بينهما كالقنوت فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل
قانتين من جهة اللفظ والمعنى أي الهيئة والصيغة وفي مثل
أبوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية ولكونهما أي إن وإذا
لتعليق أمر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط
في الاستقبال لتعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء
مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
أن يتعلق بتعليق أمر لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا
في الاستقبال ألا ترى أنك إذا قلت إن دخلت الدار فأنت حر
فقد علقت في هذه الحال الحرية على دخول الدار في الاستقبال
كان كل من جملتي كل منهما أي إن وإذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية
أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته
ومضيه وأما الجزاء فلأن حصوله متعلق على حصول الشرط
في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة

لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا مطردا
مع كان ويعد في الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غيرهما قليلا
كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ
الفعل المستقبل بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة
الاسباب المتأخرة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال
انعقاد اسباب الاشتراء اوكون ما هو للوقوع كالواقع هذا
عطف على قوة الاسباب وكذا المعطوفات بعده اعني اظهار الى كلها علل لابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة وم
زعم ان كلا عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سها سهوا

بينا

بينا او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
ولاظهار الرغبة ولما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار اليه بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اي الطالب اياه
اي ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي
وعليه اي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في الوقوع ورد
قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث
لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق
بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي
الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى فيجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة
الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع القاطع

على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اى لابراز غير الحاصل اما لما ذكرنا واما للتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تع ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به
لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض
والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا
شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لضربته ولا يخفى انه لا معنى
هذا الكلام للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن
اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض
قوله تع وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اى وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب ان
يقال واليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق هو المفعول الثاني للاسماع

على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على ما لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي اى
على وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى لكون ذلك الوجه ادخل
في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم شيئا الا ما يريد لنفسه
ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون
الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم
انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني
اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط يعني ان الجزاء منتف
بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب
متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع
اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله
تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا معناه انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس
واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون

على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره من ان
الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ
هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم ان لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناعه الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب
واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر
لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني اكرمتك لكنك لم تجئ
اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو
حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك
الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر وقال ابو العلاء المعري ولو دامت

الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام واما المنطقيون
فقد جعلوا ان ولو اداة للزوم دائما وانما يستعملونها
في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن
الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث
على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة
اوردناها في الشرح واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت
والمضي في جملتيها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي
فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل
في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم
ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط كدخول لو
على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم
في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا و

هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم
فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع
الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة اي امتناع عنتكم
بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار امتناعه
بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية المثبتة يفيد تاكيد الثبوت
ودوامه والمنفية يفيد تاكيد النفي ودوامه لا نفي التاكيد والدوام كقوله
تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده كما في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصدا
الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا ودخولها على المضارع
في نحو ولو ترى خطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او
ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو محذوف اي لرايت امرا
فظيعا لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام
عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي

المتحقق فاستعمل فيها لو واذ وهما المختصان بالماضي لكن عدل عن لفظ
الماضي ولم يقل لو رايت اشارة الى انه كلام من لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده
بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر مستقبل في التحقق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا
فظيعا كما عدل عن الماضي الى المضارع في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وانما كان
الاصل هنا هو الماضي لانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح
ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها
للتقليل في الماضي ومعنى التقليل هنا انه يدهشهم اهوال القيمة
فيبهتون وان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي مستعارة
للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين
عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على راي من جعل لو التمني حرفا
مصدرية فمفعول يود هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى
اما لما ذكر واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار

لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان
يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة يعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد
كاتب وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ
محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه
اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل
عالم فلكون الفائدة اتم كما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة واعلم ان جعل معمول المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة
والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد

المفهوم

المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع
فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة او الوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما
تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحدى طرق التعريف
يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اذ ليس في كلامهم
مسند اليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما
على امر معلوم بامر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفا نحو زيد هو المنطلق
او لازم حكم عطف على حكما كذلك اي على امر معلوم بامر مثله في
هذا تنبيه على ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي افادة الكلام
للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم
باسناد احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كونه معرفا
باعتبار تعريف العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد اخوك
انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال لمن يعرف زيدا
بعينه سواء يعرف ان له اخا او لا يعرف ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين

حسن تعبير رسول الله

اول محبوب حق ارتحال ط

واول مظهر سر سبحانه ط

واول معدن العلم والعرفانه ط

واول انوار جهانه اول رسول

اكرم افندمز

حسن تعبير رسول

اول محرم اسرار لوح قلم

ومطلع انوار فضل كرام اولان

حضرة فخر عالم صلى الله عليه

وسلم نبو يوردر

حسنى تعبير رسول

اول صاحب شريعت

اول منبع طهر نفث اول

نور نبوة اول رهبر

هدايت عليه اكمل التحيات

عليه السلام

حسنى تعبير رسول ا

اول طوطئ سخن سرى

وما ينطق عن الهوا اول سلطانى

سبحان الذى اسرى

اولان رسول اكرام افندمز

حسنى تعبير رسول

اول خرشيد ان سماء رسالت

اول منبع الاحسان والعنايت اولان

افندمز حضرتلرى

حسنى تعبير رسول

اوشمع جميع انبيا وكو

شوار شمع الاصفيا حبيب

اديب اول قاسم محمد نام

المصطفى عليه صلوات

الاعلا افندمز حضرتلرى

في النحو ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد والا لم يبق فرق

بين غلام زيد وغلام لزيد فلم يكن لاحدهما مزية على الآخر نكرة

لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف

باللام وهو خلاف وضع الاضافة فلهذا في الكتاب ناظرا الى اصل الوضع

وما تأتي الاضافة الى الخلاف وعكسهما اي نحو عكس المثالين المذكورين

وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء

صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى

فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب

زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ

وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات

او انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع

زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد

اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده

قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت

اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني يعني اعتبار تعريف

بحسن

الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن
امير سواه او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة كانه لا اعتداد بشجاعة
غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو والحاصل ان المعرف بلام الجنس
ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة او نكرة
وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتداء والجنس قد يبقى على اطلاقه
كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو هو الرجل الكريم
وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب الف قنطار
وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء وقوله قد يفيد
بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح
البكاء على قتيل رأيت البكاء لك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق
السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام
العرب ان ليس المعنى ههنا على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر

والتأمل القاصر وقيل في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم
متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتداء
المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هو المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق
خبرا وهذا رأي الامام الرازي قدس الله سره ورد بان المعنى الشخص
الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه
اي المسند جملة فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم
لما مر من ان افراده يكون لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب
التقوي في زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه
مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
الى ذلك المبتدا صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له
فينعقد الحكم بينهما ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا

فيكتسي

بان يكون المسند جملة

فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير
المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل
الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به واذا قلت قام
دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه
نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية
او التقوي خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له لشهرة امره وكونه معلوما مما
سبق واما صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني فهو داخل في التقوي على ما مر واسميتها وفعليتها وشرطيتها
لما مر يعني ان كون المسند جملة للسببية او التقوي وكون تلك الجملة اسمية
للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على احد
الازمنة الثلثة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة

من ادوات الشرط وظرفيتها لاختصاص الفعل اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل وقيل باسم الفاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي في الدار
اخوك واجيب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف
مقدر بالفعل على الاصح لكان اصوب لان ظاهر عبارته يقتضي ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا يخفى فساده واما تأخيره اي المسند
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في ضمير
الفصل لان معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوز
الى القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قيل
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه اعني
المجرور الراجع الى خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة لا يتجاوز الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب
فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذلك

القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلى فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون
العكس كما توهمه بعضهم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم
الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا
يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم
بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كما
ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر
لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما
يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدأ كقوله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
حيث لم يقل همم له او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس الى ذكر
المسند اليه فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق

بلا ريب كقوله ثلاثة هنا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيئا الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف وهو الضمير
المجرور في ببهجتها اى بحسنها ونضارتها اى تصير الدنيا منورة ببهجة
هذه الثلاثة وبهائها والمسند اليه المتاخر قوله شمس الضحى وابو اسحق والقمر
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعنى باب المسند والذى قبله يعنى باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم و
التاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند
فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما وقيل هو اشارة الى ان جميعها
لا يجرى في غير البابين كالتعريف فانه لا يجرى في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضى ان يجرى شيء من المذكورات
في كل واحد من الامور التى هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجرى كل منها
فيه فيكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم
والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى في البابين لا يخفى عليه اعتباره
في غيرهما من المباحث والحقائق والمضاف اليه احوال متعلقات الفعل قد اشير في التنبيه

في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجرى صح صح

ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل
بعض من ذلك لاختصاص هذا بمزيد بحث ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة
وقوعه عنه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض
من ذكره معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على
من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر الفاعل او المفعول
لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثباته اى اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له
مفعول لان المقدر كالمذكور في ان السامع يفهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل
من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة

اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار
عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى
قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون اى لا يستوى من يوجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله السكاكى ذكر فى بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق
خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان
القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الاخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس
الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل
الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم ان كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار
بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية ان كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا

فى افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور

يطلب

يطلب فيه اليقين البرهانى افاد المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على
فرد دون اخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلام
الحقيقة يحمل فى المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا
يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر لا يقال افادة التعميم ينافى كون
الغرض الثبوت او النفى مطلقا اى من غير اعتبار عموم ولا خصوص لانا نقول
لا نسلم ذلك فان عدم كون الشىء معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود ولبعضهم فى هذا المقام تخيلات
فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحترى فى المعتز بالله تعريضا بالمستعين
بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان
يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره
الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطفا على يدرك اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته اى الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع

اللازم اى عشية السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم
جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص
هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية
اثاره ومحاسنه وكذا مطلق السماع وسماع اخباره الدالة
على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع
خفاؤها فابصرها كل راى وسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الاثار
ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو
طريق الكناية ففي ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله
قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم انه متفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره والا اى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر
المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة
على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير
المفعول تعين انه مراد محذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض

بقوله

بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما
اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن
تعلقه اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم
اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء
بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف ما اذا كان تعلق
فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في نحو قوله ولو شئت ان ابكي
دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء
الدم فمن غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله ولم يبق
مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اى
فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب اليه صاحب المفتاح
في ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا فلم يحذف منه مفعول
المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر
غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه اراد ان يقول افناني النحول

فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة
التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف
منه المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا اي لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث
اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته وفيه
فيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يأبى
هذا المعنى عند المتامل الصادق لان القدرة على بكاء التفكر لا يتوقف
على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما لدفع توهم ارادة غير المراد عطف على اما
ابتداء متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث
يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم خبرية مميزها قوله من تحامل قالوا

واذا فصل

واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس بالمفعول ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل المميز
محذوف اي كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر لاستغنائه
عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه وسورة ايام اي شدتها وصولتها
حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم يعني الى العظم ان الحز لم ينته
الى العظم وانما كان في بعض اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم واما
لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية بوقوعه
اي الفعل عليه اي على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره
وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد
والمكارم مثلا اي طلبنا لك مثلا فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان
المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعني ايقاع عدم الوجدان على صريح
لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب حتى كانه لا يجوز

وجود المثل ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يحتمل وجوده واما التعميم
في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى والله يدعو الى
دار السلام اي جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني
تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم
وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة
اليه وما يقال ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار
ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام
ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه
اي على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك
وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة
دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر
سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار واما للرعاية

على الفاصلة

على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك
ربك وما قلى اي ما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما
رأيت منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه
او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء ونحو ذلك
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب في ذلك واعتقد
انه غير زيد واخطأ فيه وتقول لتأكيده اي لتأكيد هذا الرد زيدا
عرفت لا غيره وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وتقول في تأكيده زيدا عرفت وحده
وكذا في نحو زيدا اكرم وعمروا لا تكرم امرا ونهيا فكان الاحسن
ان يقول لافادة الاختصاص ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ
في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على وقوع الضرب

على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك فيكون
مفهوم التقديم مناقضا بمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطا واقع
في الفعل بانه الضرب حتى ترده الى موضع الصواب بانه الاكرام وانما الخطاء
في تعيين المضروب فالصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو
زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته والا فتخصيص اي زيدا عرفت
عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور
في افادة التخصيص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين
والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه للتخصيص
يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض النسخ
واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع
ان يقدر الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود
فاصل بين اما والفاء بل التقدير اما ثمود فهديناهم بتقديم المفعول

وفي كون

وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع الجهل بثبوت اصل
الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول
اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فليتامل وكذلك اي ومثل زيدا
عرفت في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول بواسطة لمن
اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سرت
وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق اذ التقديم قد يكون
لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام
السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك
قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين
وقال الله تعالى واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
وقال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير
ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب
الكلام ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال

فی ایاک نعبد وایاک نستعین معناه نخصک بالعبادة والاستعانة
بمعنی نجعلک من بین الموجودات مخصوصا بذلک ولا نعبد ولا نستعین
غیرک وفی لالی الله تحشرون معناه الیه تحشرون لا الی غیره ویفید
التقدیم فی الجمیع ای فی جمیع صور التخصیص وراء التخصیص ای بعده
اهتماما بالمقدم لانهم یقدمون الذی شانه اهم وهم ببیانه اعنی
ولهذا یقدر المحذوف فی بسم الله مؤخرا ای بسم الله افعل کذا لیفید
مع الاختصاص الاهتمام لان المشرکین کانوا یبدؤن باسماء آلهتهم
فیقولون باسم اللات وباسم العزی فقصد الموحد تخصیص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد علیهم واورد اقرأ باسم ربک یعنی لو کان التقدیم
مفیدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان یؤخر الفعل ویقدم
باسم ربک لان کلام الله احق برعایة ما یجب رعایته واجیب بان الاهم فیه
القراءة لانها اول سورة نزلت فکان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض
وان کان ذکر الله اهم فی نفسه هذا جواب الکشاف وبانه ای باسم ربک متعلق
باقرأ الثانی ای هو مفعول اقرأ الذی بعده ومعنی اقرأ الاول اوجد
القراءة من غیر اعتبار تعدیته الی مقروء به کما فی فلان یعطی کذا فی المفتاح
ای باسم ربک

وتقدیم

وتقدیم بعض معمولاته ای معمولات الفعل علی بعض اما لان اصله
ای اصل ذلک البعض التقدیم علی بعض آخر ولا مقتضی للعدول
عنه ای عن الاصل کالفاعل فی نحو ضرب زید عمرا لانه عمدة فی الکلام
لا نحو ضرب غلامه زید مقتضیا للعدول عن الاصل والمفعول الاول
فی نحو اعطیت زیدا درهما فان اصله التقدیم لما فیه من معنی الفاعلیة وهو
انه عاط ای آخذ للعطاء او لان ذکره ای ذکر ذلک البعض الذی یقدم
اهم جعل الاهمیة ههنا قسیما لکون الاصل التقدیم وجعلها فی
المسند الیه شاملا له ولغیره من الامور المقتضیة للتقدیم وهو موافق
للمفتاح ولما ذکره الشیخ عبد القاهر حیث قال انا لم نجدهم اعتمدوا
فی التقدیم شیئا یجری مجری الاصل غیر العنایة والاهتمام
لکن ینبغی ان یفسر وجه العنایة بشیء یعرف له معنی وقد ظن کثیر
من الناس انه یکفی ان یقال قدم للعنایة ولکونه اهم من غیر ان یذکر من
این کانت تلک العنایة وبم کان اهم فمراد المصنف بالاهمیة ههنا الاهمیة
العارضة بحسب اعتناء المتکلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض
من الاغراض کقولک قتل الخارجی فلان لان الاهم فی تعلق القتل

هو الخارجي المقتول لتخلص الناس من شره او لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه صلة يكتم
اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه اي ذلك الرجل كان منهم
اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف قدم الاول اعني
مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود او لان
في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل
الآي على الالف القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص
الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان
لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء آخر
اي غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه
في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى
انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة
اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي

كون

كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وكل منهما اي من الحقيقي
وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف
من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان يكون تلك الصفة لموصوف
آخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان لا يتجاوز الصفة ذلك
الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات
آخر والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير
لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير
الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم
وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو
قولك ما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد
فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه مقصور على الاتصاف
بكونه اخا او ساجا او زيدا والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اعني غير الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات
شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية

نقیضاه من الصفات التی لا یمکن نفیها ضرورة امتناع ارتفاع
النقیضین مثلا اذا قلنا ما زید الا کاتب واردنا انه لا یتصف
بغیرها لزم ان لا یتصف بالقیام ولا بنقیضه وهو محال والثانی
ای قصر الصفة علی الموصوف من الحقیقی کثیر نحو ما زید علی معنی
ان الحصول فی الدار المعینة مقصور علی زید وقد یقصد به ای بالثانی
المبالغة لعدم الاعتداد بغیر المذکور کما یقصد بقوله ما فی الدار
الا زید ان جمیع من فی الدار ممن عدا زیدا فی حکم المعدوم فیکون
قصرا حقیقیا ادعائیا واما فی قصر الغیر الحقیقی فلا یجعل غیر المذکور
بمنزلة العدم بل یکون المراد ان الحصول فی الدار مقصور علی زید
بمعنی انه لیس حاصلا لعمرو وان کان حاصلا لبکر وخالد
والاول ای قصر الموصوف علی الصفة من غیر الحقیقی تخصیص امر بصفة
دون صفة اخری او مکانها والثانی ای قصر الصفة علی الموصوف
من غیر الحقیقی تخصیص صفة بامر دون امر آخر او مکانه وقوله دون اخری
معناه متجاوزا عن الصفة الاخری فان المخاطب اعتقد اشتراکه فی صفتین
والمتکلم یخصصه باحدیهما ویتجاوز عن الاخری ومعنی دون فی الاصل

ادنی

ادنی مکان من الشیء ثم استعیر للتفاوت فی الاحوال والرتب ثم اتسع
فیه فاستعمل فی کل تجاوز حد الی حد وتخطی حکم الی حکم ولقائل
ان یقول ان ارید بقوله دون اخری ودون آخر دون صفة واحدة
اخری ودون امر واحد فقد خرج عن ذلک ما اذا اعتقد المخاطب
اشتراک ما فوق الاثنین کقولنا ما زید الا کاتب لمن اعتقده کاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما کاتب الا زید لمن اعتقد ان الکاتب زید
وعمرو وخالد وان ارید اعم من الواحد وغیره فقد دخل فی هذا
التفسیر القصر الحقیقی وکذا الکلام علی مکان اخری ومکان آخر
فکل منهما ای فعلم من هذا الکلام ومن استعمال لفظة او فیه ان کل
واحد من قصر الموصوف علی الصفة وقصر الصفة علی الموصوف
ضربان الاول التخصیص بشیء دون شیء آخر والثانی التخصیص
بشیء مکان شیء والمخاطب بالاول من ضربی کل من قصر الموصوف
علی الصفة وقصر الصفة علی الموصوف یعنی بالاول التخصیص
بشیء دون شیء من یعتقد الشرکة ای شرکة صفتین او اکثر
فی موصوف واحد فی قصر الموصوف علی الصفة وشرکة موصوفین

واكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا
ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني
اعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كل من القصرين من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب بقولنا ما زيد
الا قائم من اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب
لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس
على ما يفصح عنه لفظ الاصطلاح اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
واما من تساوى عنده الامران اعني الاتصاف بالصفة المذكورة
وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف الامر المذكور وغيره بالصفة
في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين

ويسمى

ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير متعين عند المخاطب
فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا ان في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى ان فيه تخصيص شيء بشيء دون
آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن ردده بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود ولهذا جعل السكاكي
التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر
قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي
الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا
او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل
غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا
تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا

ا كاجتماع القيام مع القعود

ما زيد الا قايم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافي القيام
ولقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما
زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح
في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام
القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن والمراد التنافي في
اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا
لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا غير شاعر
واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكرناه
في تفسيره فيكون هذا الاشتراط ضايعا ولم يصح قول المصنف السكاكي
لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين
بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين
في الشرح وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين
اولا وكل مثال يصلح للقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين

من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد تسبق
ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره

٧٩

اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد
كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي
معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قايم لا قاعد وما زيد قايما بل قاعد
فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما
يكون مشعرا بانتفاء الغير فما الفائدة بنفي الغير واثبات المذكور بطريق
القصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطا فيه اذ المخاطب اعتقد العكس
فان قولنا زيد قايم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على
ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد
ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب رفعه [illegible]
لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب اورد
للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا
واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في ساير الطرق ومنها النفي

ما والا يستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد
الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد ولكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما
يستعملان في الكلام المعتبر لقصر القلب دون الافراد واسند
الحسن افادة انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ
التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق
بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ
في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه ما والا
بينه بثلاثة اوجه فقال لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان في الآية ثلاث قراءات حرم
مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة



لكنا

كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت
موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة
لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى
والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد
حصر الانطلاق على زيد فاذا كان متضمنا معنى ما والا وكان معنى
القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة لقراءة
الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر فمراد السكاكي والمصنف
بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم يتعرضا للاختلاف
في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا واما على القراءة الثالثة اعني
رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اي ما حرم
عليكم الا الميتة وان يكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة
ويرجح هذا ببقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد
السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب
في اختيار كونها موصولة مع ان الزجاج اختار انها كافة ولقول النحاة

ابن الشيخ

انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اى سوى ما يذكر بعده
اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات قيامه لزيد ونفي
ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد
فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة
انفصال الضمير معه اى مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال
انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على
صحة هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره ولهذا صرح
باسمه فقال قال الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار من الذود وهو الطرد والحامي
الذمار اى العهد وفى الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم
يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره
اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم وهو ليس بالمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول
على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون

انا تاكيدا

مطلب التقديم من طرق القصر

انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها اذ لا ضرورة فى العدول
عن لفظ من الى لفظ ما ومنها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير
كتقديم الخبر على المبتدا والمعمولات على الفعل كقولك فى قصره اى قصر
الموصوف تميمي انا وكان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية
ان تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب
وفى قصرها انا كفيت مهمك افرادا وقلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب
وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل
صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر وان لم يعرف
اصطلاح البلغاء فى ذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل
زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو
وبكر فتقول فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول

فمعناه لا غير النحو اي لا التصريف والعروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد اي لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني هو على
الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليس عاطفة
بل لنفي الجنس ونحو اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
والاصل في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي وهو ظاهر
والنفي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف فان المنفي بلا العاطفة اي بجامع
الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد
ويقع مثل ذلك في كلام المصنفين لا في كلام البلغاء وشرط المنفي
بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي
لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء
قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء فانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك
قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا
الكلام في ما يقوم الا زيد وقد يقع بغيرها يعني من ادوات النفي على ما مر تحقيقه في

لتوهم

في المفتاح وفائدة الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم
او السامع او نحو ذلك كما سيجيء في انما وقيل هذا يقتضي جواز ان
يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء
لا هند لانا نقول الضمير لذلك الشخص اي بغير لا العاطفة التي نفي بها
ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفي شيء بلا اول
الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان
المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم في
النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا
قيسي وهو يأتي لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها من
ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل
على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح هو
ايجاب امتناع المجيء عن زيد فيكون لا نافيا لذلك الايجاب والتشبيه
بقولهم امتنع زيد عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني

كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء
على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي شرط مجامعته اي مجامعة
المنفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف مختصا
بالموصوف فيحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون
الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس
مما يختص كما يختص في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل
زيد وقال عبد القاهر لا يحسن مجامعة الثالث في الوصف المختص
على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد واصل الثاني
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء
مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام
سوى لازم الحكم وجوابه ان مراده انما يكون الخبر من شانه ان يجهله

ارواح الشيخ عبد القاهر

الحنابل

12

المخاطب لا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم
اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح كقولك لصاحبك
وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا
اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على الاعتقاد وقد
ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد
نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها
الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضوان الله عليهم
اجمعين كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة والتبري
عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل
استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له
النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه [illegible] وقلبا عطف
على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم
الرسل عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين

مطلب تنزيل المعلوم منزلة المجهول

لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين للبشرية لاعتقاد القائلين
وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية
لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين البشرية
والرسالة فقلبوا هذا الحكم قالوا ان انتم الا بشر مثلنا
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
التي تدعونها ولما كان مظنة سؤال وهو ان القائلين قد
ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصر المخاطبين على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين
ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم وارخاء العنان اليه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا
الذي



بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله تعالى علينا
بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على كقولك لصاحبك
وهذا مثال لانما اي للاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي
تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا
ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما
نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم
مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك
جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة
الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه على ان
مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم تاكيدا بان ثم تعقيبه بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون ومزيه

انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور
والنفى عما عداه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد وبالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد
واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم ثم القصر كما يقع بين
المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفاعل والفعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وغير ذلك من المتعلقات
ففى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد
القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرا الا زيد ولو اريد القصر على المفعول
قيل ما ضرب زيد الا عمرا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل
المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق
الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل اى جاز

اى جاز على قلة تقديمهما اى تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلى المقصور عليه الا
نحو ما ضرب الا عمرا زيد فى قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا زيد
عمرا فى قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما
مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الا عن المقصور عليه كقولك فى ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هى الفعل
الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول
فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس البواقى وانما جاز على قلة نظرا الى انها
فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الاخر ووجه الجميع اى السبب
فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل
والمفعول وغيرها كان النفى فى الاستثناء المفرغ الذى حذف فيه
المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى مقدر
وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه

عام ليتناول المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج مناسبا للمستثنى في جنسه
بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا ما جاءني
كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة ما سرت
وقتا من الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب
للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر العام
شيء بالا جاء القصر و[illegible] عداه على صفة الانتفاء وفي انما
يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فيكون القيد الاخير
بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم
المقصور عليه بانما على غيره للالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد بخلاف النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر وههنا ليس الا مذكورا في اللفظ
بل متضمنا وغير كالا في افادة القصرين قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة

٣٦

بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي
التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك
اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على
القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه
وقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني
مفعول الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ التفعيل وهو لا
يوافق معنى كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان لعدم القطع بذلك
وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع
على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن
الحصول ولهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها
فيتولد منه التمني ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب
حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين امرين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكيف وكم واين وانى

ومتى وأيان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه
لوقوع نسبة تامة بين الشيئين كقولك أقام زيد في الجملة الفعلية
وأزيد قائم في الجملة الاسمية أو لطلب التصور اي ادراك غير النسبة
كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء أم عسل عالما بحصول
شيء في الاناء طالبا لتعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك
ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين
ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور
الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا
عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهنا ظاهر في أعمرا عرفت
لا في أزيد قام فليتأمل والمسؤول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في أضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم
وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند
بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب ام اكرام

والفاعل

٨٧

والفاعل في أأنت ضربت اذا كان الشك في الضارب والمفعول في
أزيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات
وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا
اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد
ههنا دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم وهل انما يكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو
بدون ام عمرو فيصح ولما يجيء ولهذا ايضا قبح هل زيدا
ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا للتخصيص
لكن ذلك خلاف الظاهر دون هل زيدا ضربته فانه لا يقبح لجواز
تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكي
قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من ان الاصل عرف رجل على ان رجلا بدل من الضمير

فهو يقتضي التخصيص ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف
دون تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه
نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح لعلة اخرى وعلل
اي عند السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصله اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة فقد تطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص
الافعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل
في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تتذكر العهود
وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي اي هل تخصص
المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح
هل تضرب زيدا وهو اخوك في ان يكون الضرب واقعا في الحال على ما تفهم
عرفا في قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى
انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال

بخلاف

٨٨

بخلاف الهمزة وقولنا في ان يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان
هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على ان المراد انكار الفعل
الواقع سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية اولا كقوله تعالى اتقو
لون على الله ما لا تعلمون وقولك اتؤذي اباك واتشتم الامير فلا يصح
وقوع هل في هذه المواضع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح
هذا الموضع من ان هذا الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده
بالحال واعماله فيها ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية اذ لم ينقل
عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد راكبا وساضرب
زيدا وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم
داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي
الحماسة ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان
جالبا وامثال هذه اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول
النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي
الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره حتى لا يجوز ياتيني
زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال
عن

عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل يضرب و
ولم يضرب بالحال وا ورد ههنا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر
في صدد ههنا المقال حتى يرد انه لبيان امتناع تصديق الجملة الحالية
بعلم الاستقبال ولا [illegible] تصديق بها اي لكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق
وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه
[illegible] موصولة وكلمة مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر
الكون [illegible] الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعوارضه اما اقتضاء
تخصيصها المضارع بالاستقبال [illegible] لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر
واما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث
التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء
ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد

بالتكرير

٨٩

بالتكرير اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في
معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما
في هل تشكرون وفهل انتم تشكرون لان هل في هل تشكرون
وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخلة في الفعل تحقيقا في الاول
وتقديرا في الثاني وهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون ايضا وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل
ادعى للفعل من الهمزة فتركه اي ترك الفعل معها [illegible] على ذلك اي
على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي [illegible] ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي
يقصد به الدلالة على الثبوت وابراز ما سيوجد في معرض الموجود
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها
وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة
فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه
شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى

وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام تشترك
في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء
آخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا
الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر او ماهية المسمى اي
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ
فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب
[illegible] لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
[illegible] طلب ولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم
ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه ان يطلب حقيقة
وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه ان يطلب حقيقته
وماهيته اذ لا [illegible] المعدوم ولا ماهية والفرق بين المفهوم من الاسم
[illegible] بالماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل عن قليل فان من
خوطب باسم وفهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان
عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لها حقايق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية واما المعدومات فليس

الا المفهوم

فلم يبصر
او غيرهم لكن ثم ا[illegible]
عن حجة ما لا [illegible]
نحو فانتم تذهبون والوعيد بعوقبه من يسي[illegible]
اذا علم المخاطب انه هو اهل كذا ثبت فلا تماثيم فيفهم معنى الوعيد فلا
فلا يحمله على السؤال والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
٩٠ الجاثة اليه بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب
تكليف

بل ما دلّ عليه ضمير المتكلم فانّها مفعوله والرجل مرفوع والمجموع
في محلّ النصب على انه حال ولهذا قال متخصّصا اي مختصا
من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا
لله والتعجب نحو يا للماء والتحسر والتوجع كما في نداء الاطلال
والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء
اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كانه وقع نحو وفقك الله
للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مرّ في بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني
الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملهما
اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة
دون انظر لانه في صورة الامر وان صدق به الدعاء او الشفاعة او
لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تكذيبك يأتيني غدا مقام ايتني تحمله بالطف وجه على الاتيان

[illegible] الينبغي
ونفي النفي اثبات
[illegible] المخاطب على الاقرار
[illegible] بالنفي فهو سؤال لله بجاف ذا لتقرير بجب
[illegible] بحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثبات
او نفيا وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون
الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال

لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث المط يكون كلامك
في صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي
يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في الطابقة
الكلام مثلا الكلام الانشائي ايضا اما مؤكدا او غير مؤكد
والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور او غير ذلك والله
اعلم الفصل والوصل بدأ بذكر الوصل لانه الاصل والوصل
طار عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة
والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ جواب لما
في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل على بعض
والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فا
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاولى اي على
تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها

مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكورة
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط
كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب نحو زيد يكتب
الكلام او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف صح
ويمنع او يعطي ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع
بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد به ما يدل على التشريك
كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم
مختص بالواو لانه لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا
غير التشريك والجمعية وان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان
لم يوجد جهة جامعة بينهما في الواو ولهذا اي ولانه لا بد في الواو
من جهة جامعة عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى
صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين

ومراد النوى فهذه العطف غير مقبولة سواء جعل العطف
المفرد على المفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه
موقع مفعول قالوا لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله
لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندارس هواه بدلالة البيت
السابق والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية (الجملة الثانية) للاولى (اى جملة الاولى)
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم العطف التشريكي
الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
(كناية عن الرؤوس)
انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم
على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف لزم تشريكه له
في كونه مفعولا قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين و
وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن
بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع
هو الاصل وعلى الثاني اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من
الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اى بذلك

اى بذلك العاطف من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج
او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى
الواو من حروف العاطفة مفيد مع الاشتراك معاني محصلة
مفصلة في علم النحو فاذا عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف
ظهرت الفائدة اعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو
فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي
واما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب
الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل
والوصل والا اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
على عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاءه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك
الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك

فان قيل اذا الشرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم
معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى
واذا قدم متعلق الفعل وعطف فعلا آخر عليه يفهم اختصاص
الفعلين به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى
والذوق والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم
يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم الجملة او ان يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام
اى بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال
او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل
لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة والا اى وان لم يكن بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل
متعين لوجود الداعي وعدم المانع والحاصل ان للجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه



اعطاؤه للثانية ستة احوال الاولى كمال الانقطاع بلا ايهام
والثانية كمال الاتصال والثالثة شبه كمال الانقطاع والرابعة
شبه كمال الاتصال والخامسة كمال الانقطاع مع الايهام والسادسة
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة
السابقة الفصل فاخذ المص في تحقيق الاحوال الستة
وقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم هو الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة
نزاولها نحاول تلك الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجري بمقدار اى
اقيموا نقاتل فان الموت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجبن
ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها على ارسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع
النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فا

فالجملتان في محل النصب مفعول قال اولا اختلافهما خبر
وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما خبرا [illegible] معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات
خبر معنى وان كانا جميعا خبريين لفظا ولانه عطف على اختلافهما
والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح
العطف في مثل زيد طويل وعمرو نائم واما كمال الاتصال بين الجملتين
فلكون الثانية مؤكدة للاولى تاكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او
غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة
من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب
فيه جملة ثالثة فانه لما بولغ في وصفه اى وصف الكتاب ببلوغه
متعلق بوصفه اى في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال
وبقوله بولغ يتعلق الباء من قوله بجعل المبتدأ ذلك الدال
على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة
وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى

فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذى يستأهل ان
يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل
ليس بكتاب جاز [illegible] جواب لما اى جاز
بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التأمل انه اعنى قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير
صدور عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب بارز الى ذا
ذلك الكتاب اى جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزانه اى فوزان لا ريب فيه مع ذلك
الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاء زيد نفسه فظهر ان
لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تا
كيدا لفظيا كما اشار اليه بقوله ونحو هدى اى هو هدى للمتقين
اى الضالين الصائرين الى التقوى فان معناه انه اى الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اى غايتها لما في تنكير هدى
من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى

ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب
الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى
بقدر الهداية واعتبارها يتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها
لانها المقصد الاصلى من الانزال فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان
زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما
فى المعنى بخلاف لا ريب فانه يخالف معناه ولكون الجملة الثانية بدلا
منها اى من الاول لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير
الوافية حيث يكون فى الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية
فانها وافية كمال الوفاء والمقام يقتضى اعتناء بشانه اى بشان المراد
لنكتة ككونه اى المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال فالاولى
نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه
مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام
الى آخره اوفى بتادية المراد الذى هو التنبيه لدلالته اى الثانى عليها

عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانية
فى الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها والثانى اعنى المنزل
منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى
السر والجهر مسلما فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اى المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته لدلالته اى
دلالته لا تقيمن عليه على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع لا فى حيث يقال لا تقم
عندى ولا تقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها فى اعجبنى الدار
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تاكيدا او غير داخل
فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يتميز عن التاكيد
بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى وهذا لا يتحقق فى الجمل لا
سيما التى لا محل لها من الاعراب مع ما بينهما اى بين عدم الاقامة و
الارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام

فان الجملة الاولى اعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر
فى ارسول وانما قال فى المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم المطابقة الدلالية فصار
كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها اى للاولى نحو فوسوس اليه
الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
وزانه اى وزان قال يا ادم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثانى بيانا وتوضيحا
للاولى والظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس
حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو المجموع
الجملة واما كونها اى الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى
فلكون عطفها عليها اى الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها
مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع
من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة
لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا
مثاله وتظن سلمى انى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فبين

اى طلب   اى سلمى تظن

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها
اظنها وكون المسند اليه فى الاول محبوبا وفى الثانى محبا لكن ترك
العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغى فيكون من مظنونات سلمى
ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها
تتحير فى اودية الضلال واما كونها اى الثانية كالمتصلة بها اى
بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل
الاولى منزلة اى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما
من الاتصال قال السكاكى فتنزل ذلك السؤال الذى يقتضيه الاولى
وتدل عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثانى
وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاولى لذلك وتنزيله منزلة
الواقع انما يكون لنكتة كاغناء السامع عن ان يسئل او مثل ان
لا يسمع منه اى من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لكلامه او مثل
ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس

بخط ... ابراهيم افندي الى ... اد ... حلبي محمد افندي ...

وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الاولى تنزل منزلة السؤال
وكان المص نظر الى قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال
وتنبيهاً به والاظهر انه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ
السؤال كاف في ذلك ... الكشاف ويسمى الفصل لذلك
اى لكونها جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة
الثانية نفسها تسمى استينافا ومستانفا وهو اى الاستيناف
ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى اما عن سبب تضمنته
الحكم مطلقا قال كيف انت قلت عليل سهر دائم و
حزن طويل ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة علتك
العرف والعادة لانه اذا قيل فلان مريض فانما يسئل عن مرضه
وسببه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن
حتى يكون السؤال عن السبب الخاص واما عن سبب خاص
لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء
كانه قيل هل النفس امارة بالسوء بقرينة التاكيد وهذا

وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم
بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالاقتضاء الاقتضاء استحسانا لا وجوبا وجوبا
والمستحسن لكم الالف اى مو المنزلة الواجب واما عن غيرهما
اى غيرا هنا اوكذبنا فقيل كذبتم تحالوا الا ما قال سلام اى
فماذا قال لهم قول لهم الف وليس لكم الالف مقالهم اى حياهم ... ابقى ابلس
بتحية احسن ذلك اى قيام سيء مقام الكتفاء بمجرد الجواب
وقوله زعم العواذل اي نحو قوله اى قول من يجعل المخصوص
سنوه صدقوا اى الجماعة العواذل في زعمهم ان الاربعة المقتضية
غمرة لا تنجلي ولا تنكشف بل في اكثر العزاة و ... فقال
قيل اصدقوا ام كذبوا فقيل صدقوا وايضا منه اى من الاستيناف
وهذا اشارة الى تقسيم اخر له ما يأتى باعادة اسم ما استونف
عنه اى وقع عنه الاستيناف والاصل الكلام المستونف عنه
الحديث فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم نحو
احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان باعادة

اسم زيد وهند يأتي على صفة اى صفة ما استونف عنه دون
اسمه والمراد صفة يصلح الترتيب الحديث عليه نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيها لماذا
احسن اليه وهل هو حقيق [illegible] الاستيناف
المبنى على الصفة ابلغ [illegible] للحكم
كالقديم [illegible] هم من
ترتب [illegible] بحث
[illegible] على بيانه لا محال
[illegible] عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام
[illegible] جواز ل وجه المقتضى عن ذلك مذكورة في الشرح
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها
بالغدو والاصال رجال فيمن قرأ بفتح الباء كانه قيل من يسبحه
فقيل يسبحه رجال وعليه نعم الرجل اى نعم رجلا زيد على قول
اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويجعل
الجملة استيناف جوابا للسؤال ثم تفسير الفاعل المبهم وقد

ثاني حايله

وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شىء مقامه نحو زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام
وليس لكم الاف اى مؤالفة في الرحلتين المعروفتين كانه قيل
اصدقنا ام كذبنا فقيل كذبتم فحذفت هذا الاستيناف كله و
اقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه
او بدون ذلك اى قيام شىء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو
فنعم الماهدون اى نحن على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر
المبتداء اى هم نحن ولما فرغ عن بيان الاحوال الاربعة المقتضية
للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد
لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا اى ليس كذا
لك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية
فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف موهم
انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد مع ان المقصود الدعاء له با

بالتأييد وانما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم
وبعضهم لما لم يوقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي اي ابو بكر المصيصي
حكاية مشتملة على قول قلت ولم يعرف لا وايدك الله وزعم ان قوله
وايدك الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل
الدعاء تحت القول وانه لو لم نحك الحكاية تحكين ما قال للمخاطب
لا وايدك الله فلا بد من معطوف عليه واما للتوسط عطف على قوله
اما الوصل لدفع الايهام اي اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال
الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم اما بكسر الهمزة
مركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط فالجامع بان يكون بينهما
جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع
ثم الجملتان المتفقتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما
اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة
اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبريتان
او الاول خبر والثاني انشاء او بالعكس وان كانتا خبريتين

خبريتين معنى فاللفظان اما انشائان او الاول خبر والثاني ا
انشاء او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمص اورد القسمين
الاولين مثالهما كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين لفظا ومعنى الا انهما في
المثال الثاني متناسبتان في الاسمية والفعلية بخلاف الاول وقوله تعالى
كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى واورد الاتفاق
معنى فقط مثالا واحدا اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسام
الستة وانما لفظ الكاف وتنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال
وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوا
لدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس
حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما
انشائيتين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في المعنى الانشاء اي لا تعبدوا
وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى
الطلب اي وتحسنون بمعنى احسنوا فيكون الجملتان خبرا لفظا انشاء
معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملائمة

مع قوله لا تعبدون. واما معنى فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع اى مسارع
الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا زيد الا
الامر ويقدر زمن اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا
بالوالدين احسانا فيكون انشائيتين معنى مع ان لفظ الاولى اخبار
ولفظ الثانية انشاء والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة
الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند
فى الثانى نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقاربهما فى خيال ويعطى زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد من تقاربهما كما اشار اليه
بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما
اى بين زيد وعمرو كالاخوان او الصداقة او العداوة او نحو ذلك
وبالجملة يجب ان يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسة له
لها نوع اختصاص بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اى بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا

بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر
وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن لعدم
تناسب الشعر وطول القامة السكاكي ذكر انه يجب
ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة
الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة
للكليات وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات
من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب اى تورث
وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني
المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين
اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصورهما مثل الاتحاد

في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وهذا ظ في ان المراد با
التصور والتصديق الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور والتصديق
على المعلومات التصورية والتصديقية ولما كان المقرر انه لا يكفي في عطف
الجملتين وجود الجامع بين المفردين من مفرداتهما كما علم في السكاكي
ايضا غير المص عبارة السكاكي وقال الجامع بين الشيئين عقلي وهو
امر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما
اتحاد في التصور او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في
الخارج يرفع التعدد بينهما فيصيران متحدين وذلك لان العقل
يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي
فيدرك الجزئي على ما تقرر في موضعه وانما قال في الخارج لانه لا يجرده
عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود في العقل فلا بد له
من تشخص عقلي به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو
ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية
واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على اخوة زيد وعمرو او صداقتهما او نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما

لكونهما من افراد الانسان والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيجيء في باب التشبيه وتضايف
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما الا بالقياس
الى تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
آخر بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والآخر
معلول او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه او وهمي وهو امر بسببه
يحتال الوهم في اجتماعهما في المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلي
نفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من
جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت
جنس هو اللون ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يتوهم ان الثلاثة

من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والعقل يعرف انها امور
متباينة او يكون بين تصوريهما تضاد وهي التقابل بين الامرين
الوجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض في
المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
والملكة لان الايمان هو تصديق النبي عم في جميع ما علم مجيئه با
بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا وقد يقال الكفر انكار
بشيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف
بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وامثال
ذلك فانه قد تقدم من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين
المتضادين او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات
فانهما وجوديا احدهما في غاية الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط
وهذا معنى شبه التضاد وليسا متضادين لعدم توارد هما على
المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ولا من قبيل الاسود

والابيض لان الوصفين المتضادين هنا ليسا بداخلين
في مفهوم السماء والارض والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على غيره ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون سابقا على غيره ولا يكون
مسبوقا بالغير انهما والثاني هو الذي يكون مسبوق بواحدة
فقط وشبه المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما
ولم يجب لا متضادين كالاسود والابيض لانه قد شرط
في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى ان مخالفة الثالث
والرابع وغيرهما للاول اكثر من مخالفة الثاني له مع ان العدم
معتبر في مفهوم الاول فلا يكون وجوديا فانه اي انما جعل التضاد
شبه جامعا وهميا لان الوهم ينزلهما منزلة التضايف في انه
لا يحضر احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضره الاخر و
لذلك تجد الضد اقرب حضورا بالبال مع الضد من المتغايرات
الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل
كلا منهما ذاهلا عن الاخر او خيالي وهو امر بسبب يقتضي الخيال ا

اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال
سابق على العطف الاسباب مؤدية الى ذلك واسباب اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت التصور الثابتة في الخيالات
ترتبا ووضوحا فكم من صور الانفكاك بينهما في الخيال وهي في اخر مما لا
يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يـ
يقع قط صح ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع
لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي
فان جمعه على المجرى الالف والعادة بسبب انعقاد الاسباب في اثبات
صورة في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر فظهر انه ليس
المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبا
الخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال
بالجميع ذلك معان معقولة وقد خفي ذلك على كثير من الناس فا
فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات
واجابوا بان الجامع كون كل واحد منهما متضاد للاخر وهذا

وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان اراد
تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك
وتضايفه مع ابيها معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف
وشبههما في انهما ان اضيفت الى الكليات كانت كليات وان اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
في الخيال فقط انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني
فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما وهو نفسه معنى ف
بفساد ذلك حيث منع صحة خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس
ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة قلت كلامه هنا ليس الا في بيان
الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة
العطف ففوض الى موضع اخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة
بين المسند اليهما والمسندين جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين
الشيئين ومكان قوله اي السكاكي اتحاد في تصورهما اتحاد في تصور فوقع الخلل

في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد
والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو
بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
في الخيالي انما هو بين نفس الصور فلا بد من تاويل كلام المفتاح وحمله
على ما ذكره السكاكي بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من
مفردي الجملتان غلط مع ان ظاهر عبارته تابى ذلك وليحث
الجامع زيادة تفصيل وتحقيق اوردناها في الشرح وانه من المباحث
التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها ومن محسنات الوصل بعد
وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية او تناسب الفعليتين
في المضي والمضارعة فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض التجدد
في احدهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا
زيد قائم وعمرو قاعد الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد
وفي الاخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد او يراد في احدهما
المضي والمضارعة فيقال زيد قام وعمرو يقعد او يراد في احدهما
الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى وقالوا لولا نزل

لولا نزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وهذا قوله تعالى فاذا
جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي ان قوله
ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا
يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون
تذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبدونها اخرى عقيب بحث الفصل والوصل
لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة اي الكثير الراجح فيها كما يقال
الاصل في الكلام الحقيقة ان يكون بغير الواو احترز بالمنتقلة
عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان تكون بغير الواو
البتة لشدة ارتباطها بما قبلها كان لا اصل في المنتقلة الخلو عن
الواو ولانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا فان
قولك جاءني زيد راكبا اثبات الركوب لزيد كما في زيد راكب الا
انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وجئت
بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي ولانها
في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان

المقصر في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهي قيد للفعل وبيان الكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لم يقصد
به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت
في انهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال واما ما اورده بعض
النحويين من الاخبار والمنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب
كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو التاكيد لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال
بالحال لكن خولف هذا الاصل اذا كان الحال جملة فانها اي الجملة الواقعة
حالا من حيث هي هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان توقف
على التعليق لما قبلها وانما قال من حيث هي جملة لانها من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق قصد
تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل
الذي لا يعدل عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط هو الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التي

فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها التي تقع هي حالا
عنه وجب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم
ولما كان كل جملة خلت عن الضمير وجب الواو فيها اراد ان يبين
ذكر
ان اي جملة يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز فقال فكل جملة خا
لية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حالا و
ذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا نكرة
محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حالا على
الاصح وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ
وخبره قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه
حالا بالواو ولما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال يجوز ان ينتصب عنه
حال ولم يقل يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها لا
بقوله
المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز اي لا
ان يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب

ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة
للحالية في الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو
ولا بدونها والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة الحالية عن
ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل المضارع المثبت امتنع دخولها
اي الواو نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه لوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على الحصول صفة اي
معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة
معنى قائم بالغير غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك
لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى مقارنة
وهو اي المضارع المثبت كذلك اي دل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع الواو فيه كما في المفردة اما الحصول
اي اما دلالته لحصول المضارع المثبت على صفة غير ثابتة فلكونه فعلا
فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول واما المقارنة

واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال
وفيه نظر لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحو بصددها
يجب ان يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا
كان او حالا او مستقبلا فلا دخل للمضارع في المقارنة فالاولى
ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بانه على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء من العرب من نحو قول بعض
العرب قمت وضربت وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم
نجوت وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت الوا
الواقع حالا على اعتبار حذف المبتدأ ليكون الجملة اسمية اي وانا
اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
هي الواو فيها للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت
راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت

وربما عدل عن لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها
اى يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعًا في هذا الزمان فيعبّر عنه بلفظ
المضارع وان كان الفعل مضارعا منفيًا فالامران جائزان الواو وتركه
كقرأة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعانِ بالتخفيف اى بتخفيف النون
فيكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح
عطف على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قرأة العامة ولا تتبعانّ
بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله ونحو وما لنا اى اىّ
شيء يثبت لنا لا نؤمن بالله اى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل
المنفي حال بدون الواو وانما جاز فيه الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي انما يدل مطابقة على عدم
الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل ماضيا لفظا او معنى
كقوله تعالى اخبارًا انّى يكون لى غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا
واما في الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بلم او لمّا فانهما تقلبان
معنى المضارع الى الماضي فاورد للمنفي بلم مثالين احدهما مع الواو

مع الواو والآخر بدونه واقتصر في المنفي بلمّا على ما هو بالواو
كانه لم يطلع على مثال ترك الواو لانه مقتضى القياس وقوله تعالى
انّى يكون لى غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة برحمة من
الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولمّا يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت اى اما جواز
الامرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة
غير ثابتة لكونه مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن
الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على المقارنة شرط ان يكون مع قد ظاهرة
كما في قوله تعالى وقد بلغني الكبر او مقدرة كما في قوله تعالى حصرت
صدورهم لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور وارد ههنا
وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب
قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين
ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده
عن الحال التي نحن بصددها كما في قوله تعالى وفي قولنا جاءني زيد في السنة
الماضي وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح واما

المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون
اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لافادة النفي
من حين الانتفاء الى زمان التكلم وعليها اي عليه لما مثل لم وهما
وما الانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار
ذلك الانتفاء كما سيجيء حتى يظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي باستمرار المنفي او بان الاصل فيه
الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق وترك التقييد
بما يدل على الانقطاع ذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي بجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعيا بخلاف لم
وذلك لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى
ان الاثبات في الجملة انما ينافي النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام
اي ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا
يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث

الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لان وجوده عقيب
وجود ولابد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب
الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى يوجد عللها في الجملة
لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقا
واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا
كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى في بمعنى مشافها وايضا المشهور ان دخولها اي الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع
ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله
اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم
تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
في الجملة الاسمية الحالية ضميرا صاحب الحال وجبت الواو سواء

كان خبره فعلا نحو جاءنى زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءنى زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل
وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستانف لها الا
الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او وهو مسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان
بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجيء
وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع والا كنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا
فى البين وجرى مجرى ان تقول جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم
انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل
والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه
هذا كلامه فى دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو فى نحو جاءنى زيد
وعمرو يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه
بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها

فيها اى فى تلك الحال تركها اى ترك الواو ونحو قول بشار اذا انكرتنى
بلدة او نكرتها خرجت مع البازى على سواد اى بقية من الليل يعنى
اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازى
الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
الصبح فقوله على سواد حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه
ان يكون الاسم فى مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال
لا مبتدا وينبغى ان يقدرها خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم
الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض هذا كلامه وفيه
بحث والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون فى تقدير المفرد
وان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضى
او المضارع فعلى تقدير يمتنع الواو وعلى تقدير لا يجب الواو ومن
اجل هذا اكثر تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترك اى ترك
الواو فى الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان تبصرينى كانما
بنى حوالى الاسود الحوارد اذا غضب فقوله بنى

بنىّ الاسود جملة اسمية وقعت حالاً من مفعول تبصرينى ولولا
دخول كانّما عليها لم يحسن الكلام الّا بالواو ودخوله جوالّى اى
فى الكفانى وجوابن حال من بنىّ لما فى حرف التشبيه من معنى الفعل
ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالاً
بعقب مفرد حالاً كقوله والله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل
وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقيد بها قوله سالماً لم
يحسن فيها ترك الواو **الباب الثامن** الايجاب والاطناب
والمساوات قال السكاكى اما الايجاب والاطناب فلكونهما نسبيين
اى من الامور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس الى تعقل الا
الاخر فانّ الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه
وكذا المطنب انّما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص منه
لا يتيسر الكلام فيهما الّا بترك التحقيق والتعيين اى لا يمكن
التنصيص على انّ هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب
اذ ربّ موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبنا
على امر عرفى اى والّا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف

111

الاوساط الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهاهة
اى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى عند المعاملات والمحاورات — المعاملات ٢
وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط فى باب البلاغة لعدم رعاية
مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لانّ غرضهم تأدية اصل المعانى
المعانى بدلالات وضعية والالفاظ كيف كانت ومجرّد تأليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقلّ من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيّا يرجع
فيه تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بالبسط فما ذكر اى من الكلام الذى
ذكره المتأخرون توهم بعضهم انّ المراد بها ذكر متعارف الاوساط
وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو الشهيد يعنى
كما انّ الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقلّ من المتعارف كذلك
يوصف به لكونه اقلّ مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن
فى بشئ من البلاغة مثاله قوله تعالى ربّ انّى وهن العظم منّى
فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعنى قولنا يا ربّ شخت وايجاز

وايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط الكلام فيه غاية البسط
فالايجاز معنيان بينهما عموم وخصوص من وجه وفيه نظر لان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما تحقق
المعاني الامور النسبية ونعرف بتعريفات يليق بها كالابوة والاخوة
وغيرهما والجواب انه لم يرد تعسر بيان معناهما لان ما ذكره
بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين في ان هذا القدر
ايجاز وذلك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
بان يقال الايجاز هو اداء باقل من المتعارف اي مما يليق بالمقام
من كلام البسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة اذ لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع
اليه والجواب ان الالفاظ قوالب المعاني والاوساط الذين لا يقد
رون في تادية المعاني على اختلاف العبارة والتصرف في لطايف
الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات

والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغا
ء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب
ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو
له اي الاصل المراد وبلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة
فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون
ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه لفائدة و
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل
المراد غير واف به كقوله والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق
والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا ومتعوبا اي الناعم وفي
ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن
التطويل وهو ان يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون

اللفظ الزائد متعينا نحو قوله وقددت الاديم لراهشيه والفى
اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد فقوله قددت
اى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه
وفى الفى لجذيمة بن الابرش وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت
فى قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة واحترز ايضا
بفائدة عن الحشو وهى زائدة متعينة لا لفائدة المفسد للمعنى
كالندى فى قوله ولا فضل فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر
الفتى لولا لقاء شعوب هى العلم للمنية صرفها للضرورة وعدم
الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر
لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما
فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن بالموت وتخلف المال وغاية اعتذاره
ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من
عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن الحشو الغير المفسد

المفسد وهذا بخلاف ما يقال ابصرته بعينى وسمعته باذنى وكتبته
بيدى وذكرته بلسانى فى مقام يفتقر الى التاكيد المساواة
قدمها لان الاصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله
فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك واسع
اى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه فى حال سخطه وهوله بالليل قيل فى
الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب الشرط فيكون
كل منهما ايجاز المساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر
لفظى لا يفتقر اليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل
تطويلا وبالجملة لا نم ان لفظ الاية والبيت ناقص عن اصل المراد والايجاز
ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص
حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا
علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا ان لا يقدم على القتل فارتدع
بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اى ليس فيه حذف
شئ مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف

رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلاً و فضلة اى رجحان قوله ولكم
في القصاص حيوة على ما كان عندهم او خير كلام في هذا المعنى وهو
قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص
حيوة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حيوة لان قوله لكم
زائد على معنى قولهم القتل نفى للقتل لحروف في القصاص حيوة
مع التنوين احد عشر وحروف القتل نفى للقتل اربعة عشر اعنى
الحروف الملفوظة اذ بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكتابة والنص
اى وبالنص على المطلوب يعنى الحيوة وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم
لمنعه اى لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل
لهم في هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او من النوعية
اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول
اى الذى يقصد قتله والقاتل الذى يقصد القتل بالارتداع من القتل
بمكان العلم بالاقتصاص واطراده اى ومكون قوله ولكم في القصاص
حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف القتل

للحيوة بخلاف القتل فانه يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص
وقد يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل ولا يخفى ان الخالى عن التكرار افضل
من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة واستغنائه عن تقدير
محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين في
الجملة كالقصاص والحيوة وايجاز الحذف عطف على قوله ايجاز القصر
والمحذوف اما جزء جملة عمدة كان او فضلة مضافا بدلا من جزء جملة
نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا
اى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف
اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور وقيل جلا هنا علم
وحذف التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعنى الفعل مع الضمير
لا عن الفعل وحده او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل
سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير معيبة

بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك
كان لا يأخذ المعيبة او شرطا كما مر في آخر باب الانشاء حيث قال وهذه
الاربع يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
الى آخر الامثلة هنا او جوابا لشرط وحذفه يكون اما لمجرد الا
الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم
ترحمون فهذا شرط حذف جوابه اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله
تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
على ان جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار بحذف
جواب الشرط لدلالته على انه لا يحيط الوصف به ولتذهب نفس
سامع كل مذهب ممكنا وغير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند
والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف
نحو قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن
انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما

على اما جزء جملة قلت اراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط و
والجزاء جملة قلت اراد بالجملة الكلام المستقل الذي لا يكون جزء
من الكلام مسبب عن سبب المذكور نحو قوله تعالى ليحق الحق و
ويبطل الباطل فهذا سبب مذكور حذف مسببه اي فعل ما فعل
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضرب بها فيكون قوله تعالى فضرب بها جملة محذوفة هي سبب
لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون
المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه الفاء يسمى فاء فصيحة
قيل على التقدير الاول وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين
او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث
الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص
خبر المبتدأ واما اكثر عطف على اما جملة اي اكثر من جملة واحدة نحو
انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على وجهين احدهما
ان لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر في الامثلة

السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
وقوله فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه
بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف اقيم مقامه اى فلا تحزن واصبر
ثم الحذف لا بد له من دليل والادلة كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى
على المحذوف والمقصد الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة والدم فالعقل دل على ان ههنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما
تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصد الاظهر من هذه الاشياء المذكورة
في الاية تناولها الشامل للاكل وشرب البانها فدل على تعيين المحذوف
وفي قوله منها ان يدل اه اى مسامحة ولهذا نبه على حذف المضاف ومنها ان
يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك
فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ويدل على تعيين المراد
ايضا اى امره او عذابه فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو احد الامرين
لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين
نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى
للوم على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر

ان يقدر في حبه كقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودة لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والمعاودة دلت
على الثاني اى المراودة لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره اى الحب المفرط اياه اى صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شانه
لكونه شاملا له وتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها
ان يدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اى مكان قتال اى
مكانا يصلح للقتال ومنها الشروع في الفعل يعني من ادلة تعيين المحذوف
لا ادلة الحذف لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق
بشيء والشروع في الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي يشرع فيه نحو
بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبتداء له ففي القراءة بسم الله اقرأ وعلى
هذا القياس ومنها اى من ادلة تعيين المحذوف الاقتران كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا الكلام لاعراس المخاطب
دل على تعيين المحذوف اى اعرست او مقارنة المخاطب بالاعراس
وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتيام والاتفاق والباء للملابسة
والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين

احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد ولتتمكن
النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها ولتكمل لذة العلم به اى بالمعنى
لما لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق والطلب الذ نحو رب
اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح شيء ما له اى
للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء ومنه
اى من [illegible] الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد قولين اى على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد المخصوص
الاختصار اى ترك الاطناب كفى نعم زيد وبئس عمرو وفى هذا اشعار
بان الاقتصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا ووجه حسنه
اى وجه حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام فى معرض الاعتدال من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام
والايجاز بحذف المبتدأ وايهام الجمع بين المتنافيين اى الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين
المتنافيين من الامور المستطرفة التى تستلذ بها النفس وانما

وانما قال ايهام لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدقا على ذات
واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد فى زمان واحد
من جهة واحدة وهو محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع
وهو فى اللغة لف القطن المندوف وفى الاصطلاح ان يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو
يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واما
بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
والمراد الذكر على سبيل العطف للتنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اى العام تنزيلا للتغاير فى الوصف
منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز على سائر افراد العام
بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام
لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اى الوسطى من الصلوة او الفضلى فى قولهم الافضل
الاوسط وهى صلوة العصر عند الاكثر واما بالتكرير لنكتة
ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة لتاكيد الانذار فى كلا

سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع عن الانهماك
في الدنيا وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه
بان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار وتخويف اي سوف
تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر
وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي اتيان ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا
للفظ ثم في مجرد التدريج في درج الارتقاء واما بالايغال من اوغل
في البلاد اذا بعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت
بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي في قول
الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة
به كانه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فقولها كانه علم واف بالمقصود
اعني التشبيه بما يهتدى به الا ان في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة و
تحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله كان عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب الجزع بالفتح الخرز اليماني
الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش واتى بقوله لم يثقب

لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون
قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود و
اذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد
ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرة العيون عندنا كذا في
شرح الديوان امرئ القيس فعلى هذا التفسير يختص الايغال بالشعـ
بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة
يتم المعنى بدونها ومثل ذلك في غير الشعر بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فقوله وهم
مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة
حث على الاتباع وترغيبا للمرسل واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو اعم
من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة
ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور

على وجه وهو ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله
واما على الوجه الاخر وهو ان يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على ان المجازاة
هي المكافاة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب
الثاني وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل
عما قبلها جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء
الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى وانما لم يقل ايضا تنبيها على ان هذا التقسيم
للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه اما ان يكون لتاكيد منطوق
كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله ولست على لفظ الخطاب بمستبق اخا لا تلمه
حال من اخا لعمومه او من ضمير المخاطب على شعث اي تفرق
وذميم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وقد اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام انكار اي ليس في الرجال
منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان
فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام

في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهام خلاف المقصود
وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول
كقوله فسقى ديارك غير مفسدها نصب على الحال من فاعل سقى
وهو صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل
فلما كان المطر قد يؤول الى خراب الديار وفسادها اتى بقوله غير
مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو اذلة على المؤمنين فانه لما
كان مما يوهم ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين
تنبيها على ان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى الدلالة على انهم
مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون
لهم اجنحتهم واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة مثل مفعول او حال او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة
ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه
فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح وانه لا تخصيص لذلك بالتتميم
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون

وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه
وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حبه لله فهو لتأدية اصل المراد
واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام لم يرد
بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من
الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تأكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير
الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف [يعني على قوله لله البنات]
والدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر
ومكرر وقوله وبلغتها اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو فيه
مثله تسمى اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم
فعلم المرء ينفعه هذا الاعتراض بين اعلم ومفعوله وهو ان سوف يأتي
كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدرات
آتية البتة وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فالاعتراض

للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
من اعراب ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين
الايغال لانه لا يكون الا في اواخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل
وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين
معنى لانه لما لا يشترط في التذييل ان يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك
فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين
او بين كلام متصلين ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعالى
فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا
اعتراض اكثر من جملة لانه يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله تعالى
فأتوهن من حيث امركم الله وثانيهما قوله نساؤكم حرث لكم والكلامان
متصلان معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث
امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكرناها

سوى رفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ثم القائلون
بان الّا لنكتة فيه قد تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين جوّز بعضهم وقوع
اي الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يليها الجملة
جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة
بها معنى وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كان دفع الايهام او غيره
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقا لانه يجب ان يكون
بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكره المصنف وبعض صور التكميل وهو
ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون
بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب وقد لا تكون لكنه يباين التتميم
لان الفضلة لا بد لها من الاعراب وقيل لانه لا يشترط في التتميم ان يكون
جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان يباين الحيوان
لانه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم وبعضهم جوز بعض القائلين
بان نكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام كونه اي الاعتراض غير جملة

فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بعض صور التتميم بهذا التفسير
وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين الكلامين
المتصلين واما بغير ذلك عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا
وكذا كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم و
يؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق
على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره اي لا يجهله من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن
ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه وكون هذا
الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظ بالتأمل فيها واعلم انه قد
يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة
الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا انه
مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد
اي سيادة وغاه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء الا
البكر والنهود وقود ولست بالقيم اعاد انه فعل المتكلم بدليل ما قبله

وهو قوله وانا لنعتبار عنا ما بنو ببني وحسبك ان التداني على الصبر بتطلار
الى جانب الغنى اذ كانت العلياء في جانب الفقر يصبو بالميل الى العالي بع.
ان السيادة مع التعب اجتنب البد من الراحة مع الخمول فهذا البيت
اطناب بالنسبة الى المصراع السابق ويقرب منه اي من هذا القبيل
قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا
على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف رياستهم ونفاذ
حكمهم اي نحن نغير ما نريد نغيره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض
علينا فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لانا في الاعراب
يشتمل كل فعل والبيت مختص بالقول فالكلامان لا يتساويان في اصل
المعنى بل كلام الله تعالى اجل واعلى وكيف لا والله اعلم تم الفن الاول
بعون الله تعالى وتوفيقه واياه اسئل في اتمام الفنين الاخرين الفن الثاني
علم البيان قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة
وتعلق البديع بالتوابع وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات
جزئية او اصول او قواعد معلومة يعرف بها ايراد المعنى الواحد اي
مدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب مختلفة

في وضوح الدلالة عليه اي على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق وا
ضح الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفي بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة
الى ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي
اي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى
قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم
يكن كل دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الاشارة
الدلالة وتعيين ما هو المقصود هنا فقال ودلالة اللفظ يعني دلالة الوضعية
وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر والاول الدال والثاني المدلول ثم ان الدلالة ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارة
ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي المقصودة
بالنظر هنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ
له كدلالة الانسان على حيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان

على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى
اى الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ لتمام
المعنى. ويسمى كلا من الاخيرين اى الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان الدلالة
اللفظ على الجزء او الخارج انما هى من جهة حكم العقل لان الحصول الكل و
والملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاث
وضعية باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبعية كدلالة الدخان على النار ويخص الاولى من الدلالة
الثلث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء
فى ضمن الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان
قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه وبين الملزوم ولوازم
كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما
فاذا اطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا والشا
عاع التزاما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انهما دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او الشعاع مطابقة صدق عليهما
انهما دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له او لازمه وح ينتقض تعريف

كل من الدلالات الثلث بالاخيرين فالجواب ان قيد الحيثية مأ
خوذ فى تعريف الامور التى تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة
هى الدلالة على تمام ما وضع من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن هى
الدلالة على جزء ما وضع من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام هى الدلالة
على لازمه من حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا
على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم
الذهنى اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع
له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل فى القرائن والامارات
وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل
المسمى فى الذهن اصلا اعنى اللزوم البين للمكثر المعتبر عند المنطقيين
لان الخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولات التزامية
ولما يتأتى فى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام ايضا وتقييد اللزوم
بالذهنى اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجى كالعمى يدل على البصر
التزاما لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع التنافى بينهما
ومن نازع فى اشتراط اللزوم الذهنى كان مراده باللزوم الذهنى

اللزوم البيّن بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمّى والمقصود انّ
الا انّ ليس المراد باللزوم الذهنى اللزوم البيّن المعتبر عند المنطقيين
بقوله ولولا اعتقاد المخاطب بعرف اى ولو كان بعرف ذلك اللزوم
الذهنى ممّا يتبع اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق
العرف او غيره يعنى العرف الخاص كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعة
وغير ذلك والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق الواحدة
مختلفة فى الوضوح لا يتأتّى بالوضعية اى بالدلالة المطابقة لانّ السامع
ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه
من بعض والّا اى لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ
والّا لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فانّ
السامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
يؤدّى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى لانّه اذا قيل اقيم
مقام كل لفظ ما يرادفه فانّ السامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم
والّا لم يتحقق الفهم وانّما قال لم يكن كل واحد لانّ قولنا هو عالم بوضع
الالفاظ معناه انّه عالم بوضع كل واحد لفظ فنقيضه المشار اليه

اليه بقوله والّا يكون عالما جزئيا اى وان لم يكن عالما بوضع كل لفظ
ويحتمل ان يكون بالبعض منها والّا لاحتمال ان يكون عالما بوضع البعض
ولقائل ان يقول لا نسلّم عدم تفاوت فى الفهم على تقدير العلم
بالوضع بل يجوز ان يحضر فى العقل معانى بعض الالفاظ المخزونة
فى الخيال بادنى التفات لكثرة الممارسة والمناوسة وقرب العهد بها
بخلاف البعض فانّه يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ
مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا ممّا نجده من انفسنا والجواب
انّ التوقف انّما هو من جهة تذكّر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع و
حصوله بالفعل فالفهم ضرورى ويتأتّى ايراد المذكور بالعقلية
من الدلالات بجواز ان تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب
لزوم الاجزاء للكل فى التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام
وهذا فى الالتزام ظ فانّه يجوز ان يكون للشىء لوازم متعددة بعضها اقرب
اليه من بعض واسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم ملزوما متعددة لزومه لبعضها اوضح
منه للبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للملزومات

المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاء واما في التضمن فلانه يجوز ان يكون
المعنى جزءاً من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه
على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلاً دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب
اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء
سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء و
ملاحظته بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الجنس ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلاً
كما في التضمن او خارجاً عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فكناية فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية
كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم
الا ان ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها اي
على الكناية لان معناه اي المجاز كجزء معناها اي الكناية لان معنى المجاز هو
اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز ان يكون هو اللازم والملزوم جميعاً

جميعاً والجزء مقدم على الكل طبعاً فيقدم بحث المجاز على بحث الكناية
وضعاً وانما قال كجزء معناها لظهور انه ليس جزء معناها حقيقة فان
معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز
ارادة الملزوم ثم منه اي المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي
كان اصلها التشبيه فتعين التعرض اي للتشبيه ايضاً قيل التعريض للمجاز
الذي احد اقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه
مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل
مقصداً برأسه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز
والكناية التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة
التشبيه اي مطلق التشبيه اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى
عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه
المذكور الذي هو الاخص وما يقال من ان المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو
مصدر قولك دللت فلاناً على كذا اذا هديته له على مشاركة امر لامر آخر
في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى وجه التشبيه

وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو والمراد بالتشبيه المصطلح
عليه ههنا في علم البيان ما لم تكن اي الدلالة على المشاركة امر لامر في معنى
بحيث لا تكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا
على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد الذي
في علم البديع من نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد فان في هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا
وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات
الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على المشاركة على امر اخر
على راي المصنف اذ المراد بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء فالتشبيه
الاصطلاحي هو الدلالة على المشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف الاداة
ونحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف الاداة والمشبه جميعا اي هم صم فان
المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا
لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام والنظر

والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح
وهي اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي
اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها
ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ولما كان
الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة
الة في ذلك قدم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان
كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس اي الصوت
الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم من المسموعات والنكهة
وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد
الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح لان المدرك بالبصر
انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه
الاجسام لكن اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر

وذوق للحلو ولمس الحرير او عقليان كالعلم والحيواة ووجه التشبيه
بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في المفتاح والايضاح والمراد بالعلم ههنا
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات الجزئية لا نفس ادراك ولا يخفى انها
جهة وطريق الى الادراك كالحيواة وقيل وجه التشبيه بينهما الادراك
اذ العلم نوع من الادراك والحيوة مقتضية للحس الذي هو نوع من
الادراك وفساده واضح لان كون الحيوة مقتضية للحس لا يوجب
اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وايضا لا يخفى ان ليس
المقصد في قولنا العلم كالحيوة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما ان
الحيوة ادراك بل ليس في معنى ذلك كثير فائدة كما في قولنا العلم كالحس
في كونهما ادراكا او مختلفان بان المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمنية
والسبع فان المنية اي الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه حيا
ان يكون حيا والسبع حسي او بالعكس وذلك مثل العطر الذي هو
محسوس مشموم وخلق كريم وهو عقلي لانه كيفية نفسانية يصدر عنها
الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول ان يقدر المعقول
محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا



والا فالمحسوس اصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع اصلا والاصل
فرعا ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة
ولا بالحس اعني الحس الظاهر مثل الخياليات والوهميات والوجدا
نيات اراد ان يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملها تسهيلا للضبط
بتقليل اقسام فقال والمراد بالحسي المدرك هو نفسه او مادته
باحد الحواس الخمسة الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب قولنا زيادة او مادته
الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما
يدرك بالحس كما في قوله وكان محمر اسم الشقيق وهو من باب
جرد قطيفة والشقيق ورد احمر في وسطه سواد ينبت بالجبال اذا
تصوب اي الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام ياقوت نشرن
على رماح من زبرجد فان كلا من العلم والياقوت والرمح والزبرجد
محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس
بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك

على هيئات مخصوصة والمراد بالعقلى ما عدا ذلك اى ما لا يكون هو ولا
مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمى الذى لا يكون
للحس مدخل فيه اى ما هو غير مدرك بها اى باحد الحواس المذكورة
ولكن بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما
فى قوله ايقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كانياب اغوال اى
ايقتلنى ذلك الرجل الذى يوعدنى والحال ان مضاجعى سيف منسوب
الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة وانياب الاغوال
مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس
البصر ومما يجب ان يعلم فى هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى
متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها والمراد بالخيالى المعدوم الذى ركبته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمعت ان الغول شىء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك
بالوجدان اى دخل ايضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى
وجدانيا كاللذة وهى ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث

١٢٨

من حيث هو كذلك والالم وهو ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى ان ليس ادراك هذين المعنيين بشىء
من الحواس الظاهرة وليسا ايضا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل هو من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة
كالشبع والجوع والفرح والغم والخوف والغضب وما يشبه كل ذلك
والمراد هنا اللذة والالم الحسيات والا فاللذة والالم العقليات
من العقليات الصرفة ووجهه اى وجه التشبيه ما يشترك فيه اى المعنى
الذى قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك ان زيدا والاسد يشتركان
فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والجنسية والوجود
وغير ذلك مع ان ليس شىء منها ليس من وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون تحقيقا او تخييلا والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المعنى
فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما فى
قوله وكان النجوم بين دجاه جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل اى احسن
وروى دجاها والضمير للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
الشبه فيه اى فى هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء

بيني

منتشرة بيض في جوانب شيء مظلم فهي سود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به اعني السنن بين الابتداع الا على طريق التخييل وذلك اي وجودها
في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل
ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبهت البدعة بها اي بالظلمة ولزم
بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور
والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك
اي كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة حتى تخيل
ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق اتيتكم با
بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل
ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من
من جبين فلان فصار بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق
والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اي النجوم بياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه
في اسوده او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات

النبات الشديد الخضرة حتى يضرب الى السواد فهذا التأويل اعني
تخيل ما ليس بمتلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما اشياء ذا بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى
ان قوله لاح بينهن ابتداع من باب القلب اي سنن لاح بين الابتداع
فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فساد جعله اي وجه
التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا لان المشبه اعني النحو لا يشترك في هذا المعنى لان النحو
لا يحتمل القلة والكثرة اذ لا يخفى ان المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال
احكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في
الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع
به بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر بل وجه التشبيه هو الصلاح باستعمالهما والفساد
باهمالهما وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة
الطرفين بان يكون تمام ماهيتهما او جزءا منهما كما في تشبيه ثوب باخر في
نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك

كيفا او نوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين صفة
كتانا
اى معنى قائم بها ضرورة اشتراكهما فيه وتلك الصفة اما حقيقية
اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها وهى اما حسية اى مدركة باحدى
الحواس كالكيفيات الجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة
نهاية واحدة او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث
والمربع وغير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار
الذات كالخط والسطح والحركات والحركة هى الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل الحركات والمقادير من الكيفيات
تسامح وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكا
الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة او بالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة

والقوية والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذى هو امساس عنيف شديد والقلع الذى هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف الصوت
قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها او بالذوق وهى قوة
منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم كالحرافة
والمرارة والملوحة والحموضة وغير ذلك او بالشم وهى قوة مرتبة
فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح او
باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله يدرك بها الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فهذه الاربعة اوائل الملموسات
فالاوليان منها فعليتان والاخريان انفعاليتان والخشونة وهى
كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة
وهى كيفية حاصلة عن استواء وضع الاجزاء واللين وهى كيفية
تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشىء بها قوام غير سيال والصلابة
تقابل اللين والخفة وهى كيفية بها يقتضى الجسم ان يتحرك
الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهى كيفية يقتضى

بها الجسم ان يتحرك الى صوب المذكر لولم يقهره عايق وما يتصل
بها اى بالمذكورات كالجفاف والبلة والمزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك او عقلية عطف على حسية كالكيفيات النفسانية
اى مختصة بذوات النفس من الذكاء وهى شدة قوة للنفس معدة
لاكتساب الاراء والعلم وهو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند
العقل وقد يقال على معان آخر والغضب وهى حركة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحرك
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهى الطبيعة اى اعنى ملكة يصدر عنها صفات ذاتية مثل
الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية ونعنى بالاضافية ما لا يكون هيئة متقررة فى الذات بل يكون
معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس فانها
ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ولا فى ذات الحجاب وقد
يقال الحقيقى على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار
العقل وفى المفتاح اشارة الى انه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلى

العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارية
ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود والعدم عند النفس
وكاتصافه بشئ تصورى وهمى محض وايضا الوجه الشبيه تقسيم
آخر وهو انه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا حقيقيا
من متعددة تركيبا صح
بان يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او اعتباريا بان يكون هيئة
اى منتزعة
انتزعها العقل من عدة امور وكل منها اى من الواحد وما هو بمنزلة
حسى او عقلى واما متعددة عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة
الواحد والمراد بالمتعدد ان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك
الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الامور
بل فى الهيئة المنتزعة او فى الحقيقة الملتئمة منها كذلك اى المتعدد
ايضا حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى والحسى
من وجه الشبه سواء كان تمامه حسيا او بعضه طرفاه حسيان لا
غير اى لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك با
بالحس من غير الحسى شئ فان وجه الشبه امر مأخوذ من الطرفين

موجود فيها والموجود في العقلي انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي من وجه الشبه اعم من
الحسي لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء يعني بجواز ان يكون طرفاه حسيين
او عقليين او احدهما حسيا والآخر عقليا اذ لا امتناع في قيام المعقول
بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا ولذلك يقال التشبيه
بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل من التشبيه ما يصلح
بالوجه الحسي يصلح بالوجه العقلي من غير عكس فان قيل هو اي وجه الشبه
مشترك فيه ضرورة لاشتراك الطرفين فيه فهو كلي ضرورة اي الجزئي يمتنع
وقوع الشركة فيه والحسي ليس بكلي قطعا ضرورة ان كل حسي فهو موجود
في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الا جزئيا ضرورة فوجه التشبيه
لا يكون حسيا قط قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته
مدركة بالحس كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد
فالحاصل ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من واحد
من الاولين والاخيرين اما حسي او عقلي او مختلف فيصير ستة و
الثلاثة العقلية طرفاها اما حسيان او المشبه حسي والمشبه به عقلي

او بالعكس صارت ستة عشر قسما الواحد الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة من المذوقات ولين الملمس من الملموسات في ما مر اي في تشبيه
الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء من المسموعات والطيب
من المشمومات ولذة من المذوقات تسامح والواحد العقلي
كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن الجرعة اي الشجاعة وقد يقال
جرء جرأة بالمد والهداية اي الدلالة على طريق يوصل الى المط و
والاستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه
فيما طرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية وتشبيه
الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما
المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى المط ويفرق والباطل
كما ان بالنور يدرك المط ويفصل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما
الهداية وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه به
عقلي ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر وما في وحدة بعض

الامتلاء من التاسع كالعراء عن الفائدة مثلا والمركب الحسي
من وجه التشبيه طرفاه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر
مركب ومعنى المركب هنا ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة فتنتزع
منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح
في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
وكذا المراد بتشبيه به بتركيب وجه التشبيه ان تعمد الى عدة اوصاف
لشيء فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب هاهنا ما يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة بدليل انهم يجعلون المشبه والمشبه به في
قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد فالمركب الحسي
فيما اه في التشبيه الذي طرفاه مفردين كما في قوله وقد لاح في الصبح
الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب
ابيض في حبه طول وتخفيف اللام اكثر حين نور اي تفتح نوره
من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير في المرائي وان كانت كبائر في الواقع

في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة اي لا مجتمعة اجتماع التضام
والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة الى المقدار المخصوص من الطول
والعرض فقد نظر الى عدة اشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان
مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدا بكونه عنقود
الملاحية في حال اخراج النور والتقييد لا ينافي الافراد كما سيجيء ان شاء الله
تعالى وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في
قول بشار كان مثار النقع من اثار الغبار اذا هيج فوق رؤوسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها اثر بعض
والاصل تتهاوى حذفت احدى التائين من الهيئة الصالحة من
هوى الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة
في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه لم يقصد
تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد الى تشبيه هيئة السيوف
وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وتضطرب
اضطرابا شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات مختلفة وعلى احوال
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع

مع التلاقي والتداخل والتصادم [redacted] والتلاصق وكذا في جانب
المشبه به فان للكواكب في تهاويها توافقا وتداخلا واستطالة لاشكالها
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما
مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من
الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على روس اجرام خضر
مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظ وعكس
تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر على ما سيجي ومن بديع
المركب الحسي اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات التي يقع عليها الحركة اي
يكون وجه الشبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما
ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون والاوضح
عبارة اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في
الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما
ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد
غيرها والاول كما في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة

من الهيئة بيان لما في قوله كما في قوله الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كانه
يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيقال
بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي
بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة
الحاصلة الموصوفة وكذلك المرآة في كف الاشل والوجه الثاني
ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد من
الاختلاط في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات
مختلفة له وكان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه
الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه
مفردا وهو الحركة فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلافه في
المصحف في قوله وكان البرق مصحف قار فانطبا
قا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان

فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة وفي بيع الدبيب في هيئة السكون كما في قوله
في صفة طلب اي يقعي اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي
من اصطلي بالنار من اليته لها صلة من موقع كل عضو منه اي من
الطالب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص
وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض والمركب حرمان
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر ينتزع
عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو
الحمل وان يكون المحمول اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في
جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع
الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا انتزع
وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا في

في اساس البلاغة ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالكلام
ههنا على حذف الجار وايصال الفعل ابرقت لقوم عطاش جمع عطشان
غمامة فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع
وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب
انتزاعه من الجميع اعني جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة
المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها متحيرين وبقائهم متحيرين باتصال اي باعتبار اتصال
فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذ الامر المشترك فيه
هو اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس وهذا بخلاف التشبيهات التشبيهات
المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه
بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يختل باسقاط
بعض الامور والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد اي نزو الذكر على الانثى في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد

المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو
حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه
انسان بالشمس في المتعدد بقصد اشتراك الطرفين في كل من
الامور المذكورة ولا بعد في انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها واعلم انه قد
ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه والمراد
ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد لكون كل منهما متضادا للآخر ثم ينزل التضاد منزلة
التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من
ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك بغيظ الضحاك ان قائل هذا جسمي
الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما الاشارة الى قصة او مثل
او شعر فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وسيجيء ذكره
في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشيرازي
وهو او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل انه حاتم كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما

وللبخيل هو حاتم ١١

١٢٦

بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحة وظرافة دون استهزاء
وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام نظرا الى
ظاهر اللفظ ان وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين
وفيه نظر لانا اذا قلنا الجبان كالاسد في التضاد اي في كون كل منهما مضادا
للآخر لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض
في اللونية او في التقابل ومعلوم انا اذا اردنا التصريح بوجه الشبه في
قولنا للجبان هو اسد تمليحا او تهكما لم يتأت لنا الا ان نقول في
الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما
منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء
واداته اي ادات التشبيه الكاف وكأن وقد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر
من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا
اخوك وكأنه قدم ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة
وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها كلفظ نحو
ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد

كالمطر او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق
الاية على تقدير او كمثل ذوي صيب وقد يليه اي نحو الكاف غيره اي غير المشبه به
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها
وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر
ناضرا ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء
لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف
واعتبارها مستغن عن هذه التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان
هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على المحذوف فقد سها سهوا بينا لان
المشبه به الذي يلي الكاف ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في
الايضاح وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا
ان قرب التشبيه وادعي كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق وحسبت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق
والتيقن وفي كون هذه الافعال منبئا عن التشبيه نوع خفاء والاظهر ان
الفعل ينبئ عن حال التشبيه في قرب وبعد والغرض منه اي من التشبيه

في الاغلب يعود الى المشبه وهو الغرض العائد الى المشبه
بيان امكانه اي المشبه وذلك اذا كان امرا غريبا يمكن ان يخالف فيه ويدعى
امتناعه كما في قوله فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه لما ادعى ان الممدوح قد فارق الناس حتى صار اصلا برأسه جنسا
بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان
شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التشبيه
ضمني ومكني عنه لا صريح او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه او مقدارها اي بيان مقدار
حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه
اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها
وهو عطف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم
على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه

ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان يكون المشبه
به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي
الاتمية والاشهرية لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال لا
لا يقتضيان الاشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الاول ويعلم
الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضي الاتمية بل يقتضي ان يكون
المشبه به على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص لتعين مقدار المشبه
على ما هو عليه واما تقرير الحال فيقتضي الامرين جميعا لان
النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير والتقوية
اجدر او تزيينه مرفوع عطفا على بيانه امكانه اي تزيين المشبه في عين
السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه اي تقبيحه كما في
تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع ديك او
استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف
اي غالو نجم

استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وان كان
ممكنا عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور
في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور اي تدور
المشبه كما في قوله ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
البنفسج تزهو قال الجوهري في الصحاح
زهي الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني الازهار والشقائق
الحمر كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة صورة
بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم
من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه
الناقص مشبها به قصدا الى ادعاء انه اكمل كقوله وبدا الصباح كان غرته
وجه الخليفة حين يمتدح
بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم المستعيرة لبياض الصبح وجه

الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له و
على كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح والغرض
الثاني من الغرض العائد الى المشبه به بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه
الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا التشبيه
المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق
الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد الى المشبه او ادعاء
كما في الغرض العائد الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه فان اريد الجمع
بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا والآخر
زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين مشبها و
مشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني

تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال
اسبلت الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء والباء في قوله
ابالخمر للتعدية وليست بزيادة على ما توهمه بعضهم ام من عبرتي
كنت اشرب فانه اعتقد التساوي بين الخمر والدمع ترك التشبيه
الى التشابه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا
لانهما وان تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له
ان يجعل احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظهور منير في مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك
اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به وهو
اى التشبيه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الورد
او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء

فالمشبه هو الساعي على المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به
هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين
الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين او مختلف
اي احدهما مقيد والاخر غير مقيد كقوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل فالمشبه به اي المرآة مقيد بكونه في كف الاشل
بخلاف المشبه اعني الشمس وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل
بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به واما تشبيه مركب بمركب
بان يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع اشياء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا كما في بيت بشار
كان مثار النقع على ما سبق تحقيقه واما تشبيه مفرد بمركب كما مر
من تشبيه الشقيق وهو مفرد بالاعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد وهو مركب من عدة امور والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شيء الى التامل وكثيرا ما يقع الالتباس واما
تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكما في الاساس
تقصية بلغت اقصاه اي اجتهدا في النظر وابلغا اقصى نظريكما

نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بجد في التامل
يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس
لم يستره غيم اي قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر
واشد خضرة ولانها المقصود بالنظر فكانما هو اي ذلك النهار المشمس
الموصوف مقمر اي ليل ذو قمر لان الازهار باخضرارها قد نقصت
من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد وهو المقمر وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى اولا بالمشبهات
على طريق العطف او غيره ثم بالمشبه بها كذلك كقوله في صفة العقاب
بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها
لدى وكرها العناب والحشف وهو اردأ التمر البالي شبه
الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها
بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها الا انه ذكر اولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب او مفروق
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله النشر اي الطيب

والزبد مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطراف
البنان عنم هو شجر احمر لين اغصانه وان تعدد طرفه الاول يعنى المشبه
دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كما
الليالى وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى وان تعدد طرفه الثانى يعنى
المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله بات نديما لى حتى الصباح اغيد
مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اى الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد اى منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وباعتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه وصف
منتزع من متعدد اى امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه
مثار النقع مع الاسياف وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وغير
ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكى بكونه غير حقيقى حيث
قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة
امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه
الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه

فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد
الى التوهم واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل يعنى ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا من متعدد
او لا يكون وهميا واعتباريا بل يكون حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
منور تمثيل عند الجمهور دون السكاكى وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لا يذكر وجهه فمنه اى من المجمل ما هو
ظاهر وجهه او خفى الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل واحد ممن له مدخل
فى ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
ذكر الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج وذكر
جار الله انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب وذلك انها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى
هم متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء فى صورة يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب

كالدائرة وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما
كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق
التشبيه اى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف
الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه به وحده اى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها ومنها ما ذكر فيه وصفهما اى المشبه و
المشبه به كليهما كقوله صدفت عنه اى اعرضت ولم تصدف مواهب
عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك
ريقه يقال فعله في ورق شبابه وريقه اى اوله واصابه ريق المطر
وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المشبه
اعني الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف
المشبه به اعني الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه والوصفان
مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة حالتي الطلب وعدمه وحالتي
الاقبال عليه والاعراض عنه واما مفصل عطف على اما مجمل
وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وقد يتسامح

وقد يتسامح بذكر ما يستغني عنه مكانه بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه
اى يكون وجه التشبيه تابعا له ولازما في الجملة كقولهم للكلام الفصيح
هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه في هذه
التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه مشترك بين العسل
والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات وايضا تقسيم
ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما ينتقل
فيه من المشبه والمشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي
اى في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا
من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لامرين
اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس
من التفصيل الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء ام جسم
ام حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس
متحرك بالارادة ناطق او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة
بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا

عنده مع ما لا يناسب كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه

قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل اعني المقدار والشكل الا ان الكوز غالب

الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه

ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اى المشبه به

على الحس فان المتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف اسهل

حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه

الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا

ما لكن المشبه به اعني المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة

كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه

مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس

سببا لظهوره المودي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب

الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس

في الثانية يعارض كلا منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة

الانتقال من المشبه والمشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه

فيكون سببا للابتذال واما بعيد غريب عطف على اما قريب مبتذل

اى الظاهر وجه شبه فانه
الذى لا يدرك الا بعد تأمل
الظهور ح

مبتذل وهو بخلافه اى ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد

فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس

كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق

ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف

تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اى ولندور حضور المشبه به اما

عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت

واما مطلقا اى ندور حضور المشبه به مطلقا يكون اما لكونه وهميا

كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح

من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة

الى الامثلة التي ذكرناها آنفا او لقلة تكرره اى المشبه به على الحس

كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق

له ان يرى مرآة في يد الاشل فالغرابة فيه اى في تشبيه الشمس بالمرآة في

كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني

قلة التكرر على الحس فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به

سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك

بينهما الذي انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما
ندر التفات الذهن اليه الى ما يجمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما و
والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد او اكثر يعني ان لشيء واحد
يعتبر في الاوصاف وجودها وعدمها او وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع
اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف
وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله حملت
ردينيا يعني رمحا منسوبا الى ردينة كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان فاعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان وترك الاتصال
بالدخان ونفاه وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية
المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك وكلما كان التركيب خاليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر و
والتشبيه البليغ ما كان من هذه الضرب اي من الغريب البعيد دون القريب
القريب المبتذل للغرابة اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل ولان نيل
الشيء بعد الطلب الذي هو موقعه من النفس الطف وانما يكون البعيد

البعيد الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعاني ودقتها او ترتيب
بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى
نظر وتامل وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
عن الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء
فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل الا ان حديث الحياء وما فيه من
الدقة والخفاء اخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته
فالتشبيه مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو
فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه
حياء وقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فتشبيه العزم بالنجم مبتذل الا ان اشتراط عدم الافول اخرجه الى الغرابة
ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط لتقييد المشبه به او المشبه او كليهما
بشرط وجودي او عدمي يدل عليه صريح اللفظ او سياق الكلام وباعتبار
اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر
السحاب ومثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى
المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون اما غيلها الى

الاطراف والجوانب وقد جرى ذهب الاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب يعد من الاوقات الطيبة كالسحر ويوصف بالصفرة كقوله
ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
صفرته وشعاع الشمس فيه على الجين الماء اى على ما كان للجين اى الفضة
في الصفاء والبياض فهذه التشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين
جين الكلام وجيته ولم يعرف هجانه حسنه من هجينه حتى ذهب بعضهم
الى ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم بمعنى الورق الذى سقط من
الشجر وقد شبه به وجه الماء وبعضهم الى ان الاصيل هو الشجر الذى له
اصل عرق وذهب ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه
الماء وفساد هذين الوجهين غنى عن البيان او مرسل عطف على اما
مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد
من حذف الادات المشعر بحسب الظاهر بان المشبه عين المشبه به كما مر
من الامثلة المذكورة التى فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض
اما مقبول وهو الوافى بافادته الغرض اى افادة الغرض كان يكون المشبه به
اعرف شئ بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اى في وجه

اى في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكلام بالكامل او كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه اى في وجه الشبه موقوفه الحكم عند المخاطب في بيان
الامكان او مردود عطف على مقبول وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن
افادة الغرض بان لا يكون على شرط المقبول كما سبق خاتمة في تقسيم التشبيه
بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان وتركها وقد سبق
ان الاركان اربعة والمشبه به مذكور قطعا فالمشبه اما مذكور او محذوف
وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او محذوف وعلى التقادير فالاداة
مذكورة او محذوفة تصير ثمانية اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة اذا
كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار اركانه اى اركان التشبيه او بعضها
اى بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام
لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك
لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد
كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان
زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وتوهم بعضهم

ان قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض بانه لا قوة ولا مبالغة
عند ذكر جميع الاركان فالاعلى حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف
المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن
زيد ثم الادنى بعد هذه المرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك
اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما
وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الاداة والوجه جميعا اما مع ذكر المشبه
او بدونه نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة خبرا
عن زيد وبيان ذلك القوة اما بعموم وجه الشبه ظاهرا وبحمل المشبه به
على المشبه بانه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما فلا قوة له وما يشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

الحقيقة والمجاز هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان
اى هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الاصلي بالنظر الى علم البيان
هو المجاز اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا انها لما كانت
كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت

جرت العادة بالبحث عن الحقيقة اولا وقد يقيدان باللغويين ليتميزا
عن الحقيقة والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا
التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي الحقيقة في الاصل فعيل
بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول بمعنى حقيقة اذا اثبته
نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من
الوصفية الى الاسمية وهي في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى في معنى
وضعت تلك الكلمة له في الاصطلاح به التخاطب اى وضعت له في اصطلاح
به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف اعني في الاصطلاح
متعلق بقوله وضعت وتلعه وتعلقه بالمستعملة على ما توهم البعض
مما لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة
ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن الغلط نحو خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة
بالتاويل الا ان المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق
واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع

له في اصطلاح آخر فيه الاصطلاح الذي به التخاطب كالصلوة اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعمال في غير ما وضع له
اعني الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة و
الوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف ايضا لانا نفهم
معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامة
في انفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا
لوضع الحروف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه
مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فخرج المجاز عن ان يكون
موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته على ذلك المعنى انما تكون بقرينة
لا بنفسه دون المشترك فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم فهم احد المعنيين بالتعيين لعارض من الاشتراك لا ينافي
ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة اخرى للدلالة
على الحيض بنفسه فيكون موضوعا بالتعيين وفي كثير من النسخ يدل

بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى معناه الاصلي موضوعة فكذا المجاز ضرورة ان الاسد في قولنا
رايت اسدا يرمي موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان اريد انها
موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصلي ففساده ظ لانه لا
يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج من الوضع
المجاز دون الكناية لانا نقول اخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد وكذا
حصر القرينة في اللفظي لان المجاز قد يكون قرينة معنوية لا يقال معنى الكلام
انه خرج عن تعريف الحقيقة والمجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به صاحب المفتاح لانا نقول هذا فاسد على رايه لان الكناية
لم تستعمل عنده فيما وضع له بل انما استعملت في لازم موضوعه مع جواز ارادة
الملزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
فاسد يعني ذهب بعضهم الى ان دلالة الالفاظ على معانيها لا يحتاج الى الوضع
بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته
فذهب المص وجميع المحققين الى ان هذا القول فاسد ما دام محمولا على ما

يفهم منه ظاهر لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل
لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولامتنع ان يجعل اللفظ
بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات
لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي
اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف
من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والمتوسط بينهما صح
ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء
من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء
حتى يبين وان لهيئات تراكيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى
بالتحريك لما فيه الحركة كالنزوان والحيدى وكذا باب فعل بالضم
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة والمجاز في الاصل معنى
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية

اي المتعدية مكانها الاصلي او المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوها
مكانها الاصلي كذا في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم
حله جعلت كذا من قولهم مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالمجاز
مفرد ومركب وهما مختلفان فعرفوا كل واحد على حدة اما المفرد
فهو الكلمة المستعملة احترز بهذا القيد عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست
بمجاز ولا حقيقة في غير ما وضعت له احترز به عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب متعلق بقوله
وضعت قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع للدعاء مجازا فانه
وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في
الاصطلاح الذي وقع به التخاطب اعني الشرع وليخرج عن الحقيقة
ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلوة المستعمل بحسب
الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه انه كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب

اصطلاح التخاطب وهو الشرع على وجه يصح متعلق بالمستعملة مع قرينة
عدم ارادته اى ارادة الموضوع له فلا بد للمجاز من العلاقة ليتحقق
الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح لاشتراط العلاقة
ليخرج الغلط من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح وانما قيد بقولنا مع قرينة عدم
ارادته ليخرج الكناية لانها مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادة
ما وضعت له وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى و
يتعين ناقله كالنحوى والصرفى وغير ذلك او عرفى عام لا يتعين ناقله
وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع
اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفى المجاز باعتبار
الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح
وان كانت اللغة فالمجاز لغوى وان الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص
كالاسد للسبع المخصوص والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية فى
السبع مجاز لغوى فى الرجل الشجاع وصلوة للعبادة المخصوصة
والدعاء فانها حقيقة شرعية فى العبادة مجاز شرعى فى الدعاء

فى الدعاء وجعل اللفظ المخصوص اعنى ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة والحدث فانه حقيقة عرفية خاصة اى نحوية فى اللفظ
مجاز نحوى فى الحدث ودابة لذى القوائم الاربعة والانسان فانها حقيقة
عرفية عامة فى الاول مجاز عرفى عامة فى الثانى والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المجازى والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فعلى هذا الاستعارة
هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناها الاصلى لعلاقة المشابهة كاسد فى قولنا
رايت اسدا يرمى وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى استعمال اسم
المشبه به فى المشبه فعلى هذا تكون بمعنى المصدر ويصلح منه الاشتقاق فهما
اى المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به
مستعار لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من احد فلبس غيره والمجاز
المرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد الموضوعة للجارحة المخصوصة
اذا استعملت فى النعمة لكونها بمنزلة العلاقة الفاعلية للنعمة لان النعمة
منها تصدر وتصل الى المقصود وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة يكون فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك والراوية التى هى فى

اصل اسم للبعير التي يحمل المزادة اذا استعملت في المزادة اي المزادة الذي يجعل
فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والعلاقة كون البعير حاملا لها وبذلك
العلاقة المادية ولما اشار المص بالمثال الى بعض انواع العلاقة اخذ في التصريح
بالبعض الآخر من انواع العلاقات فقال ومنه اي من المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى ان في هذه التسمية مجازا
مرسلا وهو اللفظ الموضوع بجزء الشيء عند اطلاقه على نفس ذلك
الشيء كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الرقيب والعين جزء
منه ويجب ان يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له من بين الاجزاء
مزيد اختصاص بالمعنى الذي [illegible] قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد او الاصبع على الربيئة وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كله كالاصابع المستعملة في الانامل التي هي اجزاء من الاصابع
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم وتسمية اي تسمية باسم سببه
نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في الامثلة تسمية السبب باسم المسبب قوله فلان اكل الدم اي الدية المسببة

المسببة عن الدم وهو كهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب وما كان
عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس
عليه الآن نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا
يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو
فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم
حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي
رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم آلة الذكر ولما كان
في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتابة فان قيل قد ذكر في المقدمة ان هذا الفن
ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم قلنا ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن او
الخارج بل تلاصق واتصال ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر في الجملة وفي
بعض الاحيان وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط والاستعارة
وهي مجاز يكون علاقته المشابهة واذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان

قصد تشبيهها بالمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به من اطلاق المقيد
على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل (في المفطح)
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازاً
مرسلا والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية ليتميز عن التخييلية والمكنى عنها لتحقق
معناها اى ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون اللفظ قد
نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه (اى نص) ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فالحسي كقوله لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح مقذف اى رجل شجاع
اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم (اى درع) ورمى به فصار له جسامة ونبالة
فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله تع اى و
العقلي كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له فالمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلي
هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيد
اسد فما يكون اللفظ مستعملا فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به وذالك
لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع

الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة
عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه بحث لانا لا نسلم انه مستعمل
فيما وضع له بل في معنى الشيء الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا
يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه
وان التقدير زيد كاسد واستدلالهم على ذلك بانه قد اوقع الاسد على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد
مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد
صحيح ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اى مجترئ صائل علي وكقوله والطير
اغربة عليه اى باكية وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم انهم اختلفوا في ان
الاستعارة مجاز لغوي او عقلي والجمهور على انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوي كونها
موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اى من المشبه والمشبه به فاسد

في قولنا رايت اسدا يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى
اعم من السبع والرجل الشجاع كالحيوان المجترئ مثلا ليكون اطلاقه عليهما
حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة
اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على
ان لفظ العام اذا اطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا او انسانا
او حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا في معناه الموضوع له
وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي
لانها لما لم يطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس
المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي الاستعارة
في المشبه استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد
ادعاء دخوله في جنس المشبه به لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان
مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا

عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ لا يقال جعله اميرا الا وقد
ثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل
معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع
واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما
يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله قامت تظللني
اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب
شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبها تظللني من شمس ولولا انه ادعى
لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي
عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار
يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت
القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا

لما كان المنهى عن التعجب معنى لان الكتمان انما يسرع اليه البلوى بسببه
ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت
ليس باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وازراره لانا نقول
لا نم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد اسد
فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك ورد هذا الدليل بان الادعاء انما ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما وضعت
له للعلم الضروري بان اسدا في قولنا رايت اسدا يرمي مستعمل في الرجل
الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الجثة المخصوصة
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجثة والشكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى
الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل
الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما

التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما
يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بالبناء على التاويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به
بان يجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف كما مر ولا تاويل
في الكذب وبنصب اي وبنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر في الاستعارة
لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكذب
فان قائله لا ينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم للمنافاة
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم المتضمن للاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وبا
وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء ذلك الرجل المعهود وغيره كما مر في الاسد

فبهذا التأويل يتناول خاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون
اطلاقه على المعهود اعني حاتماً الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة
نحو رايت اليوم حاتماً وقرينتها يعني ان الاستعارة لكونها مجازاً لا بدّ لها من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها اما امر واحد كما في قولك رايت اسداً يرمي
او اكثر اي امران او امور لكل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا العدل والايمان فان
في ايماننا نيراناً اي سيوفاً تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا [illegible] بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف ومعان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله او اكثر
شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلاً له وفيما كقوله وصاعقة من
نصله اي نصل سيف الممدوح تنكفي بها من انكفا اي انقلب والباء للتعدية
والمعنى رب نار من حده سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله
الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على الكفائه في الحرب
فيهلكهم بها لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد

العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل
اى الانامل الخمسة [illegible]
وهي اي الاستعارة باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان لان
اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في أَوَمَن كان ميتاً
فأحييناه اي ضالاً فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الهداية
والحيوة مما يمكن اجتماعهما في شيء لان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة
وانما قال نحو احييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن
اجتماعهما اذ الميت لا يوصف بالضلال ولتسم الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء وفاقية لما بين طرفيها من الاتفاق او ممتنع عطف على اما
ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع
في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم
في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه ولتسم الاستعارة التي لا يمكن
اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما

ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده
اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناه الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق
تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعير البشارة
التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخال الانذار
فى جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رايت اسدا وانت
تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير
والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاع والجبن والاستعارة باعتبار الجامع
اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل يمسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله
الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله
او رجل اعتزل عن الناس ويسكن فى رؤس بعض الجبال فى غنم له قليل يرعاها
ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع

١٥٥

والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اى فى العدو والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه
فى العدو والاظهر ان الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة
له فى الاكثر لا داخلة فى مفهومه فالاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة
وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع اشد والفرق بين
هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع ان فى كل من المرسن والتقطيع
خصوص وصف ليس فى الانف وتفريق الجماعة هو ان خصوص الوصف
الكائن فى التقطيع مرعى فى استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف
فى المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور بخلافه ثم فان قلت قد تقرر فى
غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف
يكون جامعا والجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى قلت امتناع
الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب ان يكون
ماهية حقيقية بل قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف

فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين
اشد واقوى الا يرى ان السواد جزء من مفهوم الاسود اعني المركب من السواد
والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف واما غير داخل عطف على اما داخل
كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك
لظهور ان الشجاعة عارض للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس
وايضا للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة
لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا تطلع
عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله في وصف
الفرس بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس
واراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج
ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب

بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه وقد تحصل الغرابة بتصرف في الاستعارة العامية كما في قوله اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح جمع ابطح وهو مسيل
الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد
تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني سالت الى الاباطح دون
المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران
غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير الاجزاء تستند اليها في الحركة
وتتبعها في الثقل والخفة والاستعارة باعتبار الثلثة المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس تصير اربعة والجامع
في الثلثة الاخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الاول اما حسي
او عقلي او مختلف يصير ستة ولهذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه

ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها
نار السامري عند القائه في الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرائيل عم
والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة والجميع من المستعار منه
والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر واما عقلي نحو واية لهم الليل
نسلخ منه النهار فان المستعار منه معنى السلخ وهو كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على الآخر حصوله عقيب حصوله
دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور المظلمة
على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب امر عقلي وبيان ذلك ان الظلمة
هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه
الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ
بعد سلخ اهابه عنه وح صح قوله فاذا هم مظلمون لان الواقع عقيب
ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الاظلام واما على ما ذكر في المفتاح من
ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده

انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين
بحمل كلام المفتاح على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد
من الظهور التميز او بان الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك
عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول ابي ذؤيب وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
اي زائل وذكر العلامة في شرح المفتاح ان السلخ قد يكون بمعنى النزع مثل سلخت
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب
فذهب صاحب المفتاح الى الثاني وصح قوله فاذا هم مظلمون بالفاء
لان التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الامور والعادة وزمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شان
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجاة كما يقال اخرج النهار
من الليل ففاجاه دخول الليل ولو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا
نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام لم يستقم او لم يحسن
كما اذا قلنا كسر الكوز ففاجاه الانكسار واما مختلف بعضه حسي

وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن
الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلي والا عطف على قوله وان كا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم على ان يكون
المرقد مصدرا ويكون الاستعارة اصلية او على انه بمعنى المكان الا انه اعتبر
التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى
القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الاهم اولى وستسمع
لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور
الفعل والجميع عقلي وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له اعني الموت اقوى فالحق
ان الجامع هو البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة هي كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون واما مختلفان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي
والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى
ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة واما عكس ذلك اي مختلفان

اي مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية
فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس حقيقة او تأويلا كما في الاعلام المشتهرة بنوع
وصفية فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى والا
فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك
جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وبياض صاف
وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكروه وفيه بحث لان
هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لانها

فصالح للموصوفية وبهم ايضا صرحوا بان المراد بالمشتقات هو الصفات
دون اسم الزمان والمكان والآلة فيجب ان يكون الاستعارة في اسم
الزمان ونحوه اصلية بان يقدر التشبيه فيه في نفسه لا في مصدره و
ليس كذلك للقطع بانا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا او مرقد فلان لقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل
والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق
ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني
القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو
المقصود الاهم الجدير بان يعتبر فيه التشبيه والا لذكر الالفاظ الدالة على
نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحروف لمتعلق
معناه قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي
معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا
لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى

وانما هي

وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع
تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى
الحرف كالمجرور في زيد في نعمة ليس بصحيح واذا كان التشبيه لمعنى المصدر
ولمتعلق معنى الحرف فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق اي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به
ووجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لفظ
النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة له فيكون
مجازا مرسلا وقد عرفت انه لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين ويقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط
بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني في ترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل
في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
الطريق مأخوذ من كلام صاحب الكشاف ومبني على ان متعلق معنى

ثم يشتق من النطق المستعار
الفعل والصفة فيكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل
والصفة تبعية وان اطلق النطق
ح

اللام هو المجرور على ما سبق لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة
لان المتروك يجب ان يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة اصلية او
تبعية وعلى هذا الطريق المشبه اعني العداوة والحزن مذكور لا متروك
بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به
اعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما يشبه العلة وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور
على ما ذكره المصنف سهوا وفي هذا المقام زيادة تحقيق اوردناها في الشرح ومدار
قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاوليين اي في الفعل وما يشتق منه على
الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول
نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة
القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد

وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني لهذميات قرينة على ان
نقريهم استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا
لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
و الاستعارة باعتبار الآخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام
لانها اما ان لم تقرن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم
المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن
بصفة ولا تفريع بما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد
بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو
احدى التوابع والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله غمر
الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه
كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب
العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم
ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب
المال اي اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين غلق الرهن

في يد المرتهن اذ لم يقدر على افتكاكه والثالث ترشيحية وهي ما قرن بما يلايم
المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلايم
الاشتراء من الربح والتجارة وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكى السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلايم المستعار له
اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا
الوصف مما يلايم المستعار منه اعنى الاسد الحقيقي واللبد جمع لبدة
وهي ما تلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهي
القطع والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح
لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها بما يلايم المستعار له تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اى مبنى
الترشيح على تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء
شبيه به حتى انه اى الشان يبنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله ويصعد حتى يظن الجهول ان له حاجة
في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع في مدارج الكمال ثم

بنى عليه ما بنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول ان
له حاجة في السماء وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الاشارة
الى ان هذا انما يظن الجهول واما العاقل فيعرف انه لا حاجة له في السماء
لاتصافه بسائر الكمالات وهذا المعنى مما خفى على بعضهم فتوهم ان
في البيت تقصيرا في وصف علوه حيث اثبت هذا الظن لكمال الجهل
بمعرفة الاشياء ونحوه اى مثل البناء على علو القدر ما بنى على علو
المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللنى ومن عجب
شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر اذ لو لم يقصد تناسى التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة على ما سبق ثم اشار الى وجه
زيادة تقييد بهذا الكلام فقال واذا جاز البناء على الفرع اى على
المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في
التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف الا ان المشبه
هو الاصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالنفي
والاثبات كما في قوله هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

على القراء وهو الصبر الفداغراء جميلا فلن تستطيع ان تبلها اى

الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول العامل في

الى الشمس واليك هو المصدر بعدهما ان جوزه تقديم الظرف

على المصدر والا فمحذوف يفسره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لا استعارة

وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به اعني

الشمس وهو واضح فقوله اذا جاء البناء على شرط وجوابه قوله فمع جحده

اى مع جحد الاصل كما في الاستعارة البناء على الفرع او ابالجواز لانه قد طوى

فيه ذكر المشبه اصلا وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه

وقد وقع في بعض الاشعار العجم النهي عن التعجب مع التصريح باداة

التشبيه وحاصله لا تعجبوا من قصر ذوائبه فانها كالليل ووجهه

كالربيع والليل في الربيع مايل الى القصر وهذا المعنى من الغرابة

والملاحة بحيث لا يخفى واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما

شبه بمعناه الاصلي اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ با

المطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز

بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه كما يقال للمتردد

للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى شبه صورة تردده

في ذلك الامر بصورة تردد من قام ويذهب فتارة يريد الذهاب

فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخرى فاستعمل في الصورة الاولى

الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو

الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز

المركب يسمى التمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة

لانه قد ذكر فيه المشبه به واريد المشبه كما هو شان الاستعارة وقد يسمى التمثيل

مطلقا عن غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه

بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب

بالاستعارة نظر لان كما ان المفردات موضوعة بحسب الشخص

فالمركبات بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له

فلا بد من ان يكون ذلك لعلاقة فان كانت المشابهة فاستعارة

والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل

في الاخبار ومتى فشا استعماله اى المجاز المركب كذلك اى على سبيل

الاستعارة ويسمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله

على سبيل الاستعارة يجب ان يكون اللفظ المشبه به المستعمل في المشبه
فلو غيّر المثل لما كان لفظ المشبه به فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا
ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيراً وتأنيثاً وافراداً وتثنيةً
وجمعاً بل انما ينظر الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامرأة فصل في بيان الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية ولما كانتا عند المص امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني
التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال قد يضمر التشبيه في النفس
فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه واما وجوب ذكر المشبه به فانما
هو في التشبيه المصطلح وقد عرفت انه غير الاستعارة بالكناية ويدل
عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر مختص حسا او عقلا يطلق
عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر
خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية ويسمى اثبات

اثباتاً ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه
في وجه الشبه ليخيّل ان المشبه من جنس المشبه به كما في قول الهذلي واذا
المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة
الخرزة التي تجعل معاذة اي اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به
بطلت عنده الحيل شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا
بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار لها استعارة تخييلية
وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي
بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو
استعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها
اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا اثبات استعارة
تخييلية فعلى هذا كل من لفظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في

في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية فعلان من افعال المتكلم متلازمان اذ التخييلية
يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون قرينتها
تخييلية البتة فمثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلا
يكون ترشيحا للتشبيه كما ان اطولكن في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن
يدا اي نعمة ترشيح للمجاز ههنا اولكن تفسير الاستعارة بما ذكره المص تشنيع
لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها
المأخوذ من كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر
رديفه ولوازمه الدال عليه فالمقص بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع
الا انا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقص كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية قال
صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز

الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد
بهذا الكلام وهو صريح في ان المستعار هو المشبه به المتروك صريحا المرموز
اليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي وكذا قول زهير صحا
اي سلا مجاز من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه اي امتنع باطله
عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبي ورواحله اراد اي زهير ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته
فبطلت الاته الضمير في معاودته والاته لما كان يرتكبه فشبه زهير في
نفسه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضا منها اي من
تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا
التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي الصبي بعض
ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير
والصبي على هذا التقدير من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال
صبا يصبو صبوا وصبوة اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح

لامن الصبا بالفتح يقال صبا صباء مثل سمع سماعا اى لعب
مع الصبيان ويحتمل انه اى زهير اراد بالافراس والرواحل دواعى
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد
بها الاسباب التى قلما تتأخذ فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والاعوان فيكون الاستعارة اى استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعى وحسا اذا اريد بها الاسباب اتباع الغى من المال والمنال
مثل المص بثلثة امثلة الاول ما يكون التخييلية اثباتا ما به
كمال المشبه به والثانى ما يكون اثباتا ما به قوام المشبه به والثالث
ما يحتمل التخييلية والتحقيقية **فصل** فى مباحث
من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وقعت فى المفتاح مخالفة لما ذكره المص والكلام عليها عرف السكاكى
الحقيقة اللغوية اى غير العقلية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تأمل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تأويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان

الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى
فيجب الاحتراز واما على القول بانها مجاز عقلى واللفظ مستعملة
فى معناها اللغوى فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز
بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو
ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير
ما هو موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق
بالغير واللام فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة
موضوعة فى اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك
الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا بكون الكلمة قد استعملت فى غير
معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان قوله
استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا فى اصطلاح
به التخاطب مع كون هذا اوضح وادل على المقصود اقامه المص مقامه اخذا
بالحاصل من كلام السكاكى فقال فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى

في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي اراده معناه
في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق حيث قال موضوعة
له بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على
ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق لم يدخل
هي في التعريف لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل و
ظاهر عبارة المفتاح هنا فاسد لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز
ان لا يخرج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة او يكون
المعنى احترازا لئلا يخرج الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع
وما يشتق منه كالموضوعة مثلا واذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل
لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى
نفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة
ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هو بالقرينة فحينئذ
لا حاجة الى تقييد ذلك الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل و في
تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح لا تتميم
الحد ويمكن الجواب بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى

بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده انه قد عرض اللفظ
الاشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة
فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور
لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب
عن سؤال آخر وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع الموضوع بالتأويل
فلا يخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت
له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب ان الوضع يتناول
الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل
فقط حتى يخرج الاستعارة البينة ورد ايضا ما ذكره بان القيد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة
ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم
يكن ما وضع في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحيثية مراد في تعريف
الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة
والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة

وقد تكون مجازاً بحسب الوضعين المختلفين فالمراد ان الحقيقة
هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة له لا سيما
ان تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب
سائله اى من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلوة
المستعمل فى عرف الشرع فى الدعاء لان استعماله فى الدعاء ليس من حيث
انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب
بان قيد اصطلاح التخاطب مراد فى تعريف الحقيقة غير مقصد فى هذا
الفن وبان اللام فى الوضع للعهد اى الوضع الذى وقع به التخاطب
فلا حاجة الى هذا القيد وفى كليهما نظر واعترض ايضا على تعريف
المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس فى خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب
بين يديه مستعمل فى غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد
بالفرس معناه الحقيقى وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه
فاستعارة والا فغير الاستعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى
التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الآخر اى الطرف المتروك مدعيا

مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت
تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص السبع المشبه
وهو الاظفار ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعاراً منه
ويسمى المشبه بالمشبه به مستعاراً له وقسمها اى الاستعارة الى المصرح
بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه
هو المشبه به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية
ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييلية
لما ذكر فى بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اى بما يكون المشبه المتروك
متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما فى قولك
انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من التحقيقية حيث
قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك

بازاء التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من

الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد لانه تنافي اللاول وانه يدل

على تنافي الملزوم واللازم لاجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند

وجود الملزوم والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية

التحقيقية لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد

الى الاستعارة وغيره لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض

اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون الابيض وقد لا يكون على ان لفظ

المفتاح صريح في ان المجاز الذي جعله منقسما الى اقسام ليس هو المجاز

في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد

تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان

راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال

عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير

استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن

المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد

والمركب ليصح الحصر في القسمين واجيب بوجوب اخر الاول ان